

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٦٣

الثلاثاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيانغ	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد مايزن
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غانا	السيد إيساهاكو
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيدة مويغاي
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتا هالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) و ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) (S/2022/775)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-65171 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن بعد فترة حافلة من النشاط الدبلوماسي، بما في ذلك زيارة إلى دمشق. قبل أن أطلع الأعضاء على آخر المستجدات بشأن ذلك، اسمحوا لي أولاً أن أشكر جميع السوريين، من داخل سورية وخارجها، الذين يواصلون العمل معنا، وخاصة النساء السوريات.

في غضون أيام قليلة، سنحتفل بالذكرى السنوية الثانية والعشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). على مدى ما يقرب من ١٢ عاماً من النزاع، لا يوجد أي مدّلة تقريباً لم تعان منها النساء والفتيات السوريات: الفقر وسوء التغذية؛ والاحتجاز والاختفاء والاختطاف؛ والاعتداء الجنسي والاعتداء؛ والزواج القسري والمبكر؛ والعنف بأنواع متعددة عند حملهن بالأطفال؛ والحرمان من التعليم وسبل العيش. وكثيراً ما تستهدف ناشطات المجتمع المدني بالعنف عند محاولتهن الانخراط في الحياة العامة. وتكافح القيادات السياسية والمدنية النسائية من أجل تأمين مقاعدها المشروعة حول طاولات المفاوضات.

مع ذلك، تتجح النساء السوريات في قيادة الأسر، متحملات المسؤوليات في مجتمعاتهن ومطالبات بالتمثيل الكامل في العمليات السياسية. إنهن يساعدن على توجيه تدخلات المجتمع الدولي في المجال الإنساني. إنهن يدافعن عن حقوق المحتجزين والمختطفين والمفقودين. والكثيرات منهن يجدن طرقاً للتأزر متجاوزات الانقسامات والتعبير عن مطلب لا هوادة فيه بالكرامة لجميع السوريين. إنهن يجسدن الأمل في أن التسوية السياسية يمكن أن تحقق سلاماً حقيقياً وتمكن المرأة السورية من تولي مكانتها المستحقة التي اكتسبتها بشق الأنفس في المجتمع.

سنواصل أنا ونائبة المبعوث الخاص رشدي المشاركة وتطوير منابر مثل المجلس الاستشاري للمرأة السورية وغرفة دعم المجتمع المدني لكفالة وصول المرأة على قدم المساواة إلى العملية السياسية. ونواصل الدعوة إلى تخصيص حصص في الهيئات السياسية السورية بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل، ونسعى إلى إيجاد فرص يمكن فيها إثارة المسائل ذات الأهمية للمرأة، بما في ذلك في اللجنة الدستورية.

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) و ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) (S/2022/775)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيدة رينا غيلاني، مديرة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/775، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) و ٢٦٤٢ (٢٠٢٢).

أعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

وأُبلغ عن وقوع غارات بالقرب من قوات الولايات المتحدة في دير الزور. ولا يزال الجنوب الغربي يشهد سلسلة من الحوادث الأمنية كل شهر، بما في ذلك الكائن والاعتقالات والهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ووقع هجوم لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنه على حافلة تقل جنودا تابعين للحكومة السورية في دمشق. وأصاب ضربات نُسبت إلى إسرائيل أهدافا في سورية، بما في ذلك مرة أخرى مطارا دمشق وحلب الدوليان.

وأكرر دعوتي لجميع الأطراف إلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، والحفاظ على قنوات نقادي التضارب وإبرام اتفاقات لوقف التصعيد والبناء عليها من أجل التوصل إلى وقف كامل لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. كما أدعوها إلى مواصلة إيجاد سبل تعاونية لمواجهة الجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم مجلس الأمن بطريقة تحترم القانون الدولي الإنساني احتراما كاملا وتحافظ على الاستقرار، فضلا عن سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ومن غير المقبول أن تستمر الأعمال العدائية في التسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين، بما في ذلك العديد من الإصابات بين الأطفال. وقد عبرنا مرة أخرى عن شواغلنا لأصحاب المصلحة الرئيسيين في الأسابيع الأخيرة وسنواصل إثارتها مع أعضاء فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار هنا في جنيف.

أود أيضا أن أشدد على حجم التحديات الاقتصادية في سورية وشواغلي بشأن المعاناة الإنسانية وسبل العيش في سورية. لقد تراجعت قيمة الليرة السورية بقدر هائل في الأسابيع الأخيرة، التي شهدت بدورها قفزة في أسعار المواد الغذائية والوقود إلى مستويات قياسية أعلى. ويعاني السوريون من أسوأ أزمة اقتصادية منذ بدء الحرب، والتي ستزداد سوءا بلا شك في هذا الشتاء بالنسبة للغالبية العظمى منهم. ومن الأهمية بمكان ضمان زيادة إيصال المساعدات الإنسانية دون قيود إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء سورية عبر أقصر الطرق المباشرة، بما في ذلك الوصول عبر الحدود وعبر خطوط التماس. ويجب معالجة الأسباب الأعمق للمعاناة الاقتصادية في سورية، سواء من قبل الحكومة أو الجهات الخارجية.

وأطلع إلى العمل مع المجلس الاستشاري للمرأة مرة أخرى في جنيف الشهر المقبل.

ونواصل أيضا حوارنا المنتظم مع مجموعة واسعة من ممثلي المجتمع المدني السوري - رجالا ونساء - من خلال غرفة دعم المجتمع المدني. يحرص المجتمع المدني السوري على تقديم معارفه وخبراته ووقته وأفكاره لمساعدة سورية على المضي قدما نحو حل سياسي شامل. وفي الآونة الأخيرة، أنشأنا فريقا مواضيعيا معنيا بالمسائل المتصلة بالحكم المحلي واللامركزية. وستبدأ مجموعة أخرى من الخبراء السوريين في مناقشة المسائل المتعلقة باحتياجات الحماية. ويساعد هذا التواصل على بناء الثقة بين السوريين، كما يوفر لنا المشورة بشأن الفرص الممكنة للعملية السياسية.

ولكن من المؤسف أن العملية السياسية لم تحقق بعد أي نتيجة للشعب السوري الذي لا يزال يعاني ولا سيما من العنف الحاد. وحتى مع استمرار المأزق الاستراتيجي، لا يزال النزاع دائرا بقوة في جميع أنحاء سورية. وأود أن أذكر بعض الأمثلة.

بعد الاقتتال الداخلي بين جماعات المعارضة المسلحة في الأسابيع الأخيرة، نشرت جماعة "هيئة تحرير الشام" الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن مقاتلين في عفرين ووصلت إلى ضواحي أعزاز. وهناك الآن تقارير تفيد بأنهم ينسحبون من عفرين بعد وقف إطلاق النار. وفي أماكن أخرى، لا يزال تنظيم داعش الإرهابي المدرج في القوائم يشكل تهديدا خطيرا. فمزد سقط ما يسمى بالخلافة، تم اكتشاف أحد أكبر مخابئ الأسلحة مؤخرا في شمال شرق سورية، مما يؤكد استمرار قدرة التنظيم على شن هجمات.

وتم الإبلاغ عن غارات تشنها قوات موالية للحكومة في شمال غرب سورية، سواء في إدلب أو على مشارف أعزاز، في مناطق لم يتم الإبلاغ فيها عن وقوع غارات منذ فترة طويلة جدا. ويستمر العنف في الشمال الشرقي، مع ورود تقارير متكررة عن ضربات بطائرات مسيرة وقصف متبادل ومواجهات بين "قوات سورية الديمقراطية"، من جهة، وتركيا وجماعات المعارضة المسلحة، من جهة أخرى.

الأخرى. ولا يمكن بناء هذه الثقة إلا من خلال إجراءات ملموسة. ومن أجل خدمة ذلك الغرض، يجب أن تكون الخطوات الأولية دقيقة ومتبادلة ويمكن التحقق منها ويجري تنفيذها بالتوازي ويجب أن تعالج الشواغل اليومية للشعب السوري. وقد تعمق الحوار اللازم لتحقيق ذلك نتيجة لآخر مشاركاتي، حيث حددت بعض الأطراف المعنية الرئيسية مجالات ملموسة للخطوات المحتملة وشرعت جميعها في العمل باهتمام متزايد. وتحتاج تلك المناقشات إلى مزيد من التطوير. وأتطلع بصفة خاصة إلى مزيد من التعاون مع الحكومة السورية في ذلك المجال.

وما زلت أعمل على إزالة العقبات التي تحول دون استئناف انعقاد اللجنة الدستورية هنا في جنيف. ويذكر أعضاء المجلس أن مرشحي الحكومة السورية قرروا عدم الحضور إلى جنيف، ريثما يتم حل المسائل المتعلقة بالمكان التي أشار إليها الاتحاد الروسي. وقد ناقشت هذه المسألة مع كبار نظرائي الروس ومضيفينا السويصريين ووزير الخارجية السوري والرئيس المشارك للجنة الدستورية المعين من قبل الحكومة السورية في دمشق ومع المجلس الوطني السوري.

وحتى إذا استؤنفت الاجتماعات في جنيف، فإن ذلك لن يكون كافياً لاستعادة مصداقية اللجنة الدستورية في نظر معظم السوريين والأطراف المعنية الدولية. ولهذا السبب، أسعى إلى العمل مع الأطراف والرئيسين المشاركين حتى تكون هناك إرادة سياسية، عندما تُستأنف الاجتماعات، للعمل بروح توافقية وبوتيرة أسرع، مع اتباع أساليب عمل أفضل وإكساب المناقشات طابعاً جوهرياً بقدر أكبر.

وأود أن أذكر بأن العملية السياسية التي يقودها السوريون ويمسكون بزمامها مصممة للتوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب أن يستند هذا الحل إلى سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ويجب أن يمكن الشعب السوري من تقرير مستقبله من خلال عملية تتوج بإجراء انتخابات حرة ونزيهة تدار تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة جميع السوريين الذين تحق لهم المشاركة، بمن فيهم أفراد الشتات. وهذا الحل السياسي هو السبيل الوحيد نحو السلام المستدام.

وكما ستحيط زميلتي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المجلس علماً، فإن نقشي الكوليرا الأخير أخذ في الانتشار سريعاً. وامتدت الحالات بالفعل إلى لبنان، كما أعربت بلدان أخرى في المنطقة عن قلقها إزاء هذا الاحتمال. وكان من الممكن الوقاية من ذلك النقشي، وهو بمثابة رسالة تذكير مرة أخرى بأننا بحاجة إلى إيجاد حل للتخفيف من الظروف الصحية وظروف المياه القاسية في جميع أنحاء سورية.

ما زلت أنا وفريقي نولي اهتماماً وثيقاً جداً لملف الأشخاص المحتجزين والمختفين والمفقودين. وقد عززنا تواصلنا مع الضحايا ورابطات الأسر ومنظمات المجتمع المدني، التي لا تزال تقود الطريق وتعبر عن أولوياتها وتسعى إلى إيجاد حلول. ومما يؤسف له أننا ما زلنا ننتقل تقارير عن اعتقالات تعسفية في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، وبعد ستة أشهر من صدور مرسوم العفو الرئاسي، لا يوجد شيء جديد يمكن الإبلاغ عنه. وعلى الرغم من عملنا المستمر، لا توجد معلومات رسمية مرتقبة، ولم يتم تيسير الرصد المستقل. وفي هذا السياق، وبشكل أعم أيضاً، تشدد الأسر على الشواغل الناشئة عن الافتقار إلى الاتصال الشفاف وما ينجم عن ذلك من أوجه ضعف وانعدام للثقة.

خلال الأسابيع الأخيرة، تواصلت على نطاق واسع مع نظرائي الدبلوماسيين في الجمعية العامة في نيويورك وفي واشنطن العاصمة وبرلين وجنيف ودمشق وعمان. والتقيت بوزير الخارجية السوري ورئيس المجلس الوطني السوري. كما التقيت بوزراء خارجية إيران وروسيا وتركيا ومصر والأردن وغيرهم من كبار المسؤولين من العالم العربي والولايات المتحدة وألمانيا وبلدان أوروبية أخرى. وسأستمر في تلك الاتصالات خلال الفترة المقبلة.

إنني أحث جميع أصحاب المصلحة على المشاركة في تدابير تدريبية لبناء الثقة للمساعدة في المضي قدماً في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وتحتاج الأطراف المعنية السورية والدولية الرئيسية إلى إعادة بناء ثقتهما في أن التعاون بشأن سورية ممكن بالفعل وأن الجانب الآخر مستعد وقادر على الإنجاز وأنه يمكن حماية سورية من النزاعات

النقص الحاد في المياه في البلد. فقد أبلغ عن أكثر من ٢٤ ٠٠٠ حالة يشته في إصابته بالكوليرا وتم تأكيد الحالات في جميع المحافظات الـ ١٤. ولقي ما لا يقل عن ٨٠ شخصا حتفهم حتى الآن. وعلى الرغم من أن هذه مأساة، فإنها ليست مفاجأة. فملايين الأشخاص في جميع أنحاء سورية يفتقرون إلى إمكانية الوصول الموثوق به إلى المياه الكافية والأمن، وقد دمر أكثر من عقد من النزاع النظام الصحي. إن عدم كفاية هطول الأمطار وسوء توزيعها في العديد من الأماكن والظروف الشديدة الشبيهة بالجفاف وانخفاض مستويات المياه في نهر الفرات والبنية التحتية المدمرة للمياه، كلها عوامل تفاقم التفشي. ففي الفترة من ١١ آب/أغسطس إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، لم تتمكن محطة مياه علوك من توفير المياه لما يقرب من مليون شخص في مدينة الحسكة والمخيمات المحيطة بها. وورد أن قليل من المياه وصلت إلى المدينة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. ويتكشف وضع مماثل في الباب، في محافظة حلب، حيث لا يزال ١٨٥ ٠٠٠ شخص يواجهون نقصا حادا في المياه.

وظلت الأمم المتحدة وشركاؤها يدقون ناقوس الخطر بشأن أزمة المياه في شمال سورية طيلة العام الماضي على الأقل. ومن المرجح أن تزداد الأزمة سوءا. وتشير التوقعات من الآن إلى كانون الأول/ديسمبر إلى زيادة احتمال هطول الأمطار دون المعدل الطبيعي ودرجات الحرارة فوق المعدل الطبيعي. وإذا تحقق ذلك، فسوف يزيد من تفاقم أزمة المياه المريعة أصلا. والمعادلة بسيطة. عندما يشرب الناس نفس المياه الملوثة التي يستخدمونها لري محاصيلهم وعندما لا يكون لديهم ما يكفي من المياه لممارسة النظافة الصحية المناسبة تنتشر الأمراض المنقولة عن طريق المياه، مما يؤدي إلى إصابة الناس، وخاصة الأطفال، بالمرض وأحيانا يموتون. وتطلب خطة الاستجابة للكوليرا التي تستمر ثلاثة أشهر والتي تتسببها الأمم المتحدة ما يزيد قليلا عن ٣٤ مليون دولار لمساعدة ١٦٢ ٠٠٠ نسمة بالخدمات الصحية و ٥ ملايين نسمة بمساعدات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وسيوفر صندوقنا للتمويل الجماعي، وهما الصندوق الإنساني السوري والصندوق الإنساني السوري عبر الحدود، حوالي ١٠ ملايين دولار

ومن المؤسف أننا الآن بعيدين كل البعد عن بلوغ ذلك الهدف، وهناك حقائق دبلوماسية وميدانية صعبة تجعل من الصعب إحراز تقدم نحو حل شامل. غير أن الوضع الراهن ينبغي ألا يكون مقبولا، وهناك سبل للمضي قدما. إنني أناشد جميع أعضاء المجلس تقديم الدعم لجهود الرامية إلى إيجاد بعض التحرك وسط الأطراف السورية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في سعينا إلى المضي قدما بتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غيلاني.

السيدة غيلاني (تكلمت بالإنكليزية): إن المجتمعات في سورية محاصرة في خضم أزمة متصاعدة في مجالات الأمن والصحة العامة والاقتصاد، كما قال المبعوث الخاص. إنهم يكافحون أساسا من أجل البقاء. وأود أن أتشاطر آخر التطورات.

لا يزال النزاع يتسبب في سقوط القتلى والجرحى من المدنيين، لا سيما على طول الخطوط الأمامية. وكما أشار المبعوث الخاص، استمر القتال النشط المتواصل وأثره على المدنيين والهيكل المدنية. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قتل ما لا يقل عن ٩٢ مدنيا وجرح ٨٠ آخرين في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وحدهما. وقتل سبعة وعشرون منهم بمتفجرات من مخلفات الحرب. وتسجل سورية أحد أعلى معدلات سقوط ضحايا للذخائر المتفجرة في جميع أنحاء العالم، وثلاث الضحايا من الأطفال. والوفيات والإصابات لا تتوقف عندما يتوقف القتال النشط. إن تلك الأسلحة تشكل تهديدا دائما وفتاكا للمدنيين. وألحقت العمليات الأمنية في مخيم الهول في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول أضرارا بالملاجئ وقيدت مؤقتا حصول الناس على المساعدات والخدمات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك احتجز العديد من الأطفال، ولا يزال الشركاء في المجال الإنساني غير قادرين على الوصول إليهم.

وأود أن أقدم المزيد من التفاصيل حول تفشي الكوليرا الذي ينتشر بسرعة في جميع أنحاء سورية وقد ازداد سوءا، كما ذكر أيضا، بسبب

غير الغذائية سوى بنسبة ١٠ في المائة. وإذا لم تسد هذه الفجوة، فلن تحصل الأسر على التدفئة والوقود والبطانيات والملابس الشتوية التي هي في أمس الحاجة إليها للتدفئة.

وستواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدات المنقذة للحياة، مثل الغذاء والماء وخدمات الصحة والحماية، لملايين الأشخاص في جميع أنحاء سورية. ولأن أنشطة الإنعاش المبكر وسبل العيش ركيزة أساسية للاستجابة الإنسانية، فإننا نقدم أكثر من مجرد مساعدة منقذة للحياة. إننا ندعم إصلاح وإعادة تأهيل الخدمات المدنية الأساسية الحيوية. ونوفر إمكانية الحصول على الكهرباء ونزيل الحطام والنفايات الصلبة ونطلق أنشطة مدرة للدخل ونوفر التدريب المهني والمهارات والتدخلات لدعم التماسك الاجتماعي للمجتمعات. غير أننا بحاجة إلى الدعم لأمرين حاسمين.

أولاً، نحن بحاجة إلى الوصول إلى جميع الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ويشمل ذلك استمرار الوصول عبر الحدود وزيادة الوصول عبر خطوط التماس، تمشياً مع ما يتطلبه القانون الدولي الإنساني من جميع أطراف النزاع المسلح. وعدم تجديد الإذن بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود في ذروة فصل الشتاء وفي خضم استجابة ضخمة للكوليرا يمكن أن يمنع الوصول إلى ملايين الأشخاص في الشمال الغربي تماماً عندما يكونون في أمس الحاجة إليها. ونحتاج في ذات الوقت إلى استمرار التيسير والدعم من جميع الأطراف لزيادة الوصول عبر الخطوط في جميع أنحاء البلد. ففي الشمال الغربي، اكتملت المهمة الثامنة عبر الخطوط إلى سرمد، في محافظة إدلب، خلال عطلة نهاية الأسبوع. وسلمت القافلة المشتركة بين الوكالات ٥٠٣ أطنان متريّة من الأغذية لأكثر من ٥٦ ٠٠٠ شخص، فضلاً عن التغذية والمأوى والمياه ومواد الصرف الصحي والمستلزمات الصحية وغيرها من الإمدادات.

ثانياً، نحن بحاجة إلى تمويل عاجل. فبعد مرور ما يقرب من ١١ شهراً على بداية العام، لا يزال ندائنا الإنساني من أجل سورية يواجه نقصاً كبيراً في التمويل. ويجب علينا أن نعيد تركيز العالم على

للشركاء في جميع أنحاء البلد. إننا ممتنون للمانحين الذين تعهدوا بتقديم دعم جديد للاستجابة للكوليرا، ولكن هناك حاجة إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير. ومن الضروري الآن كذلك أن يحول المانحون تعهداتهم السخية إلى مدفوعات تمويل مبكرة.

وكذلك أثرت ندرة المياه على المحاصيل وسبل عيش المزارعين، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وزاد من صعوبة حصول ملايين الناس على الغذاء. وتشهد سورية الآن أدنى مستوى إنتاج لمحصول القمح منذ بدء الأزمة، بعد موسمين متتاليين من الظروف الشبيهة بالجفاف. إن انعدام الأمن الغذائي يخرج عن السيطرة وترتفع معدلات سوء التغذية. ولا يستطيع السوريون اليوم تحمل تكلفة سوى ١٥ في المائة من الطعام الذي كانوا قادرين على شرائه قبل ثلاث سنوات فقط. ويؤدي نقص المياه إلى جعل المجتمعات المحلية المتضررة، ولا سيما النساء والفتيات، أكثر عرضة للاستغلال والانتهاك الجنسيين.

لا تفصلنا سوى أسابيع عن شتاء آخر في سورية، وسيبدأ قريباً سيناريو مألوف بشكل مؤلم. فمن المتوقع أن تضرب قريباً العواصف الثلجية ودرجات الحرارة دون الصفر والرياح القوية والأمطار والفيضانات. وقد شهدنا عاماً بعد عام، على مدى العقد الماضي، ما يعنيه ذلك بالنسبة للعائلات التي تعيش في خيام وملاجئ مؤقتة. ورأينا أيضاً كيف أن النقص الحاد في الوقود والكهرباء يجعل من الصعب جداً على الأسر تدفئة أماكن إقامتهم وعلى الخدمات الأساسية الاستمرار في أداء وظائفها. وقد زاد هذا العام عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة في فصل الشتاء بنسبة مذهلة بلغت ٣٠ في المائة في جميع أنحاء البلد مقارنة بالعام السابق. وفي الشمال الغربي، يعتمد حوالي ٢ مليون شخص على المساعدات الشتوية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يعيشون في مخيمات ذات إمكانية محدودة أو معدومة للحصول على التدفئة أو الكهرباء أو المياه أو التخلص من مياه الصرف الصحي. وقد أطلق الشركاء في المجال الإنساني استجابة لفصل الشتاء، لكنها لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل، حيث لا يمول قطاع المأوى والمواد

والإرهابيين. ويرتبط دعم الدول الغربية لإرهابيي هيئة تحرير الشام بالمحاولات الأخيرة التي قام بها الإرهابيون لتوسيع منطقة سيطرتهم خارج إدلب.

ولا تزال هناك مشكلة خطيرة، وهي نية واشنطن تشجيع الانفصاليين الأكراد وتعميق الصدع الإقليمي في سورية من خلال استمرار وجودهم غير القانوني في منطقة ما وراء الفرات وحول التتف. بالإضافة إلى ذلك، يشجع الأمريكيون وحلفاؤهم على إعادة تشكيل الهياكل الإرهابية وأعمالها التعسفية في مخيمي الهول والركبان للاجئين.

وفيما يتعلق بالركبان، التي كان سكانها مؤخرا مصدر قلق نشط لزملائنا الأمريكيين في المجلس، نود أن نؤكد على ما يلي: خلال الأشهر التسعة الماضية، تمكن ٧٣٠ لاجئا فقط من مغادرة المخيم إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية. أما الباقون فهم محتجزون ضد إرادتهم من قبل جماعات مسلحة غير مشروعة موالية للولايات المتحدة. ووفقا لمعلوماتنا، فإن ضحايا المقاتلين محرومون من الحصول على المساعدة الإنسانية والأدوية والتعليم. إن القيادة الأمريكية، التي تظهر عجزها عن توفير الضمانات الأمنية في الأراضي التي تسيطر عليها، تواصل منع وصول بعثة مشتركة من المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة ورصد هجرة اللاجئين في الجمهورية العربية السورية ومنظمات إنسانية دولية لإجراء تقييم حقيقي للحالة في المخيم وإجلاء اللاجئين المتبقين. والولايات المتحدة، بوصفها الطرف المحتل، تتحمل المسؤولية الكاملة عن المدنيين هناك.

وثمة عامل آخر مزعزع للاستقرار في سورية هو الهجمات الإسرائيلية، بانتهاكها المنهجي للمجال الجوي فوق سورية والبلدان العربية المجاورة، التي تنفذ خلالها ضربات ضد أهداف مدنية. وقد وجه السوريون مرارا وتكرارا نداءات في هذا الصدد إلى الأمين العام ومجلس الأمن، مشيرين إلى الانتهاكات العديدة لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الإنساني. ونرى أنه من غير المقبول ترك تلك الرسائل دون رد، خاصة وأن الأمين العام يعرب عن آرائه وتقييماته بنشاط أكبر بكثير بشأن مواضيع أخرى، وأحيانا دون أن ينتظر حتى أن تعرب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن موافقها.

ما يحتاج إليه السوريون نساء ورجالا وأطفالا - المساعدات الفورية والتعافي المبكر والأمل في حياة كريمة ومستقبل أفضل. وقبل كل شيء، يحتاجون إلى السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة غيلاني على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر

المبعوث الخاص غير بيدرسن ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية رينا غيلاني على الإحاطتين بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سورية.

إننا ندعو إلى المضي قدما في عملية سياسية يقودها السوريون ويملكها السوريون بمساعدة الأمم المتحدة. ونؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام للوفاء بولايته المباشرة المحددة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). والعنصر الرئيسي في تلك العملية هو اللجنة الدستورية، التي يجري في إطارها حوار مباشر بين السوريين بشأن الإصلاح الدستوري.

وفي الوقت الراهن، علقت اجتماعات لجنة الصياغة التابعة للجنة الدستورية، لأسباب منها أن جنيف فقدت صفة المنبر المحايد حقا نتيجة لتأييد سويسرا للعقوبات المناهضة لروسيا وسورية. ونأمل أن يتم التغلب على هذه المشكلة إما باختيار مكان بديل أو بتقديم الضمانات المناسبة من الجانب السويصري للممثلين القادمين.

ولا تزال الحالة في سورية تثير القلق. وبالإضافة إلى مناطق المشاكل الموجودة في الأراضي التي لا تسيطر عليها دمشق، وخاصة إدلب ومنطقة ما وراء الفرات، فإن الوضع في شمال البلد له أيضا تأثير مزعزع للاستقرار. وقد تحولت إدلب منذ فترة طويلة إلى جيب إرهابي تابع لهيئة تحرير الشام. ولم يتم انسحاب المقاتلين من الجزء الجنوبي من منطقة تخفيف التوتر، ولم يتم فتح الطريق الدولي (M4)، ولم يتم تسيير دوريات مشتركة، ولا يوجد فصل بين المقاتلين المعتدلين

وفي ذلك الصدد، نعلق أهمية كبيرة على الاستعراض المنتظم للنشاط الإنساني الدولي في سورية كجزء من الحوار التفاعلي غير الرسمي المصمم لكفالة تنفيذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). وهذا أمر مهم ليس فقط لكفالة اتخاذ قرار واع ومستدير بشأن تمديده في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، ولكن أيضا لتهيئة الظروف الأساسية اللازمة، في جملة أمور، لعودة اللاجئين السوريين. وبالنسبة للبنان المجاور، أصبح الاستمرار في استضافة السوريين على أراضيهم عبئا لا يطاق. وتعلن سلطات البلد ذلك علنا، ولكن لا أحد من شركائنا الغربيين مهتم بإيجاد حل جذري للمشكلة، تماما كما لا يتم اقتراح بدائل لإعادة الناس إلى الحياة الطبيعية. ويقف العاملون في المجال الإنساني مكتوفي الأيدي، خوفا من إثارة الغضب في الغرب باتخاذ إجراءات ومبادرات تتعارض مع المواقف السياسية لعواصم غربية معروفة جيدا.

وتتطلب مشكلة اللاجئين حلا مستعجلا. وفي نهاية أيلول/سبتمبر، انقلب قارب غادر طرابلس وغرق. ووفقا لمصادر مختلفة، كان على متنه ما بين ١٢٠ و ١٥٠ لاجئا سوريا في طريقهم إلى أوروبا. ولقي مائة شخص حتفهم ويجري الاعتناء بالناجين. وشاركت سفن مجموعة البحر الأبيض المتوسط التابعة للبحرية الروسية في عملية الإنقاذ. إن مآسي اللاجئين هذه هي جرس إنذار مأساوي آخر.

ومن جانبنا، نبذل كل ما في وسعنا، بالتعاون الوثيق مع دمشق، لتصحيح الحالة الإنسانية في الميدان. وبفضل هذه الجهود، عاد أكثر من مليوني مواطن سوري إلى ديارهم حتى الآن. ومن بين هؤلاء، هناك أكثر من ٣٧٥ ٠٠٠ من المشردين داخليا وأكثر من مليون لاجئ من الخارج. ومنذ عام ٢٠١٨، قمنا بإصلاح وتشغيل أكثر من ٢٢ ٠٠٠ منشأة صناعية وذات أهمية اجتماعية في مناطق مختلفة من البلد، وتجري أعمال البناء في أكثر من ١٠٠ ٤ مرفق آخر.

وفي الشهر الماضي وحده، أنشئت ١١ شركة تعاونية زراعية جديدة في محافظات حلب واللاذقية وطرطوس ودرعا والسويداء، دعما للمزارعين. وبدأت برامج الإقراض الميسر الشروط في البلد، وبدأ تشغيل محطة الري الرئيسية في محافظة دير الزور، مما مكن من

وبالعودة إلى موضوع إدلب، نرحب بالتأكيد بإرسال قافلة إنسانية أخرى عبر خطوط التماس مؤخرا إلى سرمداء. ومع ذلك، دعونا نكون صريحين، فهذه ليست سوى القافلة الثامنة، وليس هناك حماس حقيقي لزيادة المساعدة الإنسانية للمناطق التي يسيطر عليها المتمردون في سورية، بالتعاون مع الحكومة. ويبدو هذا الوضع مثيرا للسخرية بشكل خاص في ضوء حقيقة أن دمشق تصدر بانتظام التصاريح اللازمة. وتجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة وأولئك الذين يدعون عدم كفاية الأمن في المنطقة يطالبون بنشاط وبشكل واضح بالوصول عبر خطوط التماس في سياقات قطرية أخرى، حيث تجعل شدة الأعمال العدائية هذه العمليات أكثر خطورة على أمن العاملين في المجال الإنساني. ونحن نرى هذا على أنه إظهار آخر للمعايير المزدوجة.

وعموما، يستمر الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني في سورية في التدهور، ولا سيما في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، حيث يعيش ٦٧ في المائة من السكان. وفي الواقع، يضطر العديد من أولئك الذين يعيشون هناك إلى الكفاح من أجل بقائهم. والسبب الرئيسي لذلك ليس، بأي شكل من الأشكال، تصرفات السلطات السورية، بل عواقب الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مقترنة بتحديات جديدة، مثل الجائحة وأزمة الغذاء والعدد المتزايد من حالات الكوليرا.

وتعاني الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر من نقص مزمن في الأموال اللازمة لتقديم المساعدة العاجلة إلى جميع المحتاجين. ولم تمول الخطة الإنسانية إلا بنسبة ٢٥ في المائة. والمانحون الغربيون، بقيادة الولايات المتحدة، يعلنون فقط عن كرمهم، لكنهم في الواقع ينهبون الموارد الطبيعية السورية. ووفقا لتقديرات وزارة البترول والموارد الطبيعية السورية، بلغت خسائر قطاع الطاقة في البلد نتيجة لتصرفات الولايات المتحدة والإدارة الكردية أكثر من ١٠٧ مليارات دولار، ويرجع ذلك، من بين أمور أخرى، إلى أنشطة الشركات الأمريكية مثل شركة Delta Crescent Energy، وكذلك لما يسمى بقانون قيصر.

تأهيل شبكات المياه المجتمعية، وهو أمر بالغ الأهمية لمنع تفشي المرض في المستقبل.

ولكن مع وجود الآلاف من الحالات المشتبه فيها وتزايد عدد الوفيات، سيزداد الوضع سوءاً دون إتاحة الوصول غير المقيد للجهات الفاعلة الإنسانية. ومن الأمور المحورية في ذلك الجهد تجديد وتوسيع تفويض الأمم المتحدة بتقديم المعونة عبر الحدود في كانون الثاني/يناير. ولئن كان قد أحرز بعض التقدم الملحوظ في تسليم المساعدات عبر الخطوط، فإن عمليات التسليم عبر الحدود هي الآلية الواقعية الوحيدة لضمان حصول ملايين الأشخاص في شمال غرب سورية على المساعدة التي يحتاجونها خلال فصل الشتاء القادم وما بعده.

إن قرار روسيا بمنع تمديد الولاية عبر الحدود لمدة ١٢ شهراً له عواقب حقيقية على الأرض. وهذه العملية الإنسانية من بين أكبر العمليات وأكثرها تعقيداً في العالم. ومع ذلك، لم يتمكن المجلس من إعطاء عمال الإغاثة التابعين للأمم المتحدة ما هم في أشد الحاجة إليه للنجاح في مهمتهم: قرار بولاية تعطي الأولوية للاحتياجات الإنسانية للشعب السوري فوق الحسابات السياسية القاسية.

وتواجه الأمم المتحدة مشكلة في تعيين موظفين للانضمام إلى البعثة نظراً لعدم اليقين ما بعد كانون الثاني/يناير. وقد قوضت المشتريات لأنه يتعين تقديم الطلبات قبل أشهر. وعمال الإغاثة يقضون وقتهم في قلق بشأن خطط الطوارئ بدلاً من التركيز على كيفية تنفيذ تدخلات أقوى، بما في ذلك التعافي المبكر.

وكما سمعنا في مناسبات عديدة هنا في مجلس الأمن، ومن تقارير الأمم المتحدة، ومن المنظمات غير الحكومية، وفي الحوار التفاعلي غير الرسمي في أيلول/سبتمبر، فإن عملية الأمم المتحدة شفافاً وفعالة وغير سياسية. وهي تقدم المساعدة على أساس الحاجة - نقطة ومن أول السطر. ونحن نتطلع إلى كانون الثاني/يناير، نحتاج إلى التركيز على تجديد تلك الولاية المنقذة للحياة.

وبالإضافة إلى جهودنا لتلبية الاحتياجات الانية للشعب السوري، يجب أن يستمر تركيزنا أيضاً على حل سياسي طويل الأجل.

استخدام حوالي ٧ ٥٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري استكمال بناء ٩٢١ عقاراً سكنياً في محافظات دمشق ودير الزور وحمص. ومن المقرر التبرع بهذه الوحدات السكنية للاجئين والمشردين داخلياً.

بالإضافة إلى ذلك، نحن نعمل على الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي لسورية. ومن خلال جهود ممثلي إدارة إنقاذ الآثار التابع لمعهد تاريخ الثقافة المادية التابع لأكاديمية العلوم الروسية والمديرية العامة للآثار والمتاحف في سورية، تم الانتهاء من المرحلة الأولى من ترميم قوس النصر في تدمر. وكجزء من هذا المشروع، ينفذ الخبراء الروس والسوريون بنجاح مجموعة من الأنشطة من أجل توفير استجابة ما بعد الصدمة، وإجراء بحوث أثرية شاملة في منطقة قوس النصر والعمل على ترميمه.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمديرة غيلاني على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات والواقعتين.

ونشعر بقلق شديد إزاء تجدد واحتدام القتال في الشمال الغربي. ويعرض العنف المدنيين للخطر ويعرقل إيصال المساعدة الإنسانية، مما يفاقم الحالة المتردية أصلاً ويهيئ الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان. ويجب على هيئة تحرير الشام، المصنفة باعتبارها جماعة إرهابية، أن توقف أعمالها التصعيدية في المنطقة. لقد عانى الشعب السوري بما فيه الكفاية، وهذه الجولة الجديدة من العنف لا تؤدي إلا إلى تفاقم الظروف في الميدان.

وكما سمعنا من الأمم المتحدة وشركائها، فإن تفشي وباء الكوليرا المتنامي يعكس الحالة الإنسانية التي ما زالت تزداد سوءاً. لقد حان الوقت لزيادة مساعداتنا للشعب السوري، قبل أن يخرج تفشي المرض عن نطاق السيطرة. من جانبنا، قدمنا التمويل لمساعدة المستجيبين الأوائل في جميع أنحاء البلد لتقديم الرعاية الطبية والتغذية والمياه النظيفة. وهذه الجهود ضرورية لإنقاذ الأرواح ووقف انتشار العدوى. ونحن فخورون أيضاً بدعم مشاريع الإنعاش المبكر الإنسانية التي تعيد

أحد أفرادها، وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية أن نفعل ما هو صواب إزاء تلك الأسر وأولئك الذين ما زالوا محتجزين.

وإذا سمحت لي، سأكتفي بالرد على بعض التعليقات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي. كما قلنا مرات عدة، فإن الولايات المتحدة موجودة في سورية لغرض وحيد هو تمكين الحملة المستمرة ضد داعش. نحن ملتزمون بالحفاظ على وجودنا المحدود في شمال شرق سورية كجزء من استراتيجية شاملة لهزيمة داعش والقاعدة، والعمل إلى جانب قوات سورية الديمقراطية والشركاء المحليين الآخرين، معهم ومن خلالهم. وفيما يتعلق بمسألة النفط السوري، فإن النفط السوري للشعب السوري. والولايات المتحدة لا تملك أو تتحكم أو تدير أيًا من تلك الموارد، كما أننا لا نرغب في ذلك. وفي إطار الجهود المبذولة لهزيمة داعش، ستواصل قوات سورية الديمقراطية منع داعش من الوصول إلى عائدات النفط والغاز في شمال شرق سورية، والتي استخدمتها سابقا لتمويل حملتها الإرهابية.

السيد مايزن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان باسم النرويج وأيرلندا بوصفهما شريكين في صياغة القرارات بشأن الملف الإنساني السوري. نشكر المديرية غيلاني على إحاطتها الإعلامية اليوم. في هذه الفترة المشمولة بالتقرير وحدها، قتل ٩٢ مدنيا، من بينهم ٣٥ طفلا، نتيجة للأعمال القتالية. فلننظر في ذلك لحظة. قتل خمسة وثلاثون طفلا في الأيام الـ ٦٠ الماضية في سورية - ٣٥ شابا صغير السن فقدوا أرواحهم. ومن غير المقبول أن يبدو أن العديد من الهجمات موجهة ضد المدنيين أو تنفذ بالقرب من مواقع ذات طابع مدني.

وعلاوة على ذلك، يساورنا قلق عميق إزاء الزيادة الكبيرة في تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. وندعو جميع الأطراف إلى العمل مع الأمم المتحدة بهدف توقيع وتنفيذ خطط عمل لتعزيز حماية الأطفال وتنفيذها.

ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزام باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب

وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما جهود المبعوث الخاص بيدرسون لإحياء اللجنة الدستورية واتخاذ خطوات أخرى لتحقيق أهداف القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن الضروري أن يتخذ نظام الأسد إجراءات ذات مغزى لإظهار التزامه بالعملية السياسية. وأحد هذه الإجراءات تقديم معلومات عن ما يقرب من ١٣٠ ٠٠٠ من السوريين المختفين أو المحتجزين تعسفيا.

وتتطلب اللياقة الإنسانية من الحكومة على الأقل أن تقدم معلومات أساسية عن أماكن وجود المحتجزين ورفاههم إلى الأسر التي تركت في الظلام. لكن المعلومات، رغم أهميتها، ليست كافية بأي حال من الأحوال. وينبغي السعي إلى توفير المعلومات لأسر الضحايا بالتوازي مع الجهود الأخرى. وندعو النظام وجميع أطراف النزاع إلى الإفراج الفوري والإنساني عن جميع الأشخاص المحتجزين ظلما، وتوضيح مصير المفقودين أو المختفين قسرا، وتقديم الدعم لأسر الضحايا.

وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا إنشاء كيان قائم بذاته مع تفويض إنساني يركز بالكامل على توضيح مصير جميع الأشخاص المفقودين في سورية - الأشخاص الذين فقدوا على أيدي نظام الأسد أو الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أو أطراف النزاع الأخرى. إن تأكيد مكان وجود ووضع الآلاف من السوريين المفقودين والإفراج عن المحتجزين تعسفا أمران أساسيان لتحقيق سلام مستقر وعادل ودائم في سورية. ونعتقد أن الكيان الجديد سيكون حيويا لذلك العمل.

وكما ورد بالتفصيل في التقرير الأخير للأمين العام (A/76/890)، في حين أن هناك كيانات مختلفة تعمل على جوانب من هذا الملف الهام، فإن أيًا منها لا يملك تفويضا صريحا للتركيز حصرا، أو إجراء التحقيقات، على المفقودين والمحتجزين. نحن نقف إلى جانب المدافعين السوريين عن حقوق الإنسان والناجين والأسر التي تعمل على هذا الملف. ونتطلع إلى مواصلة تقديم الدعم لهم والمجتمع المدني السوري والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بغية إحراز تقدم حقيقي نحو إنشاء آلية جديدة. لقد أصيبت كل أسرة سورية تقريبا بالصدمة لاختفاء

يعمل دعم التعافي المبكر على تغيير الحياة وبناء القدرة على الصمود، من إعادة تأهيل المستشفيات والمخابز وأنظمة المياه والفصول الدراسية إلى تركيب أنظمة الطاقة الشمسية. ومنذ كانون الثاني/يناير، استفاد أكثر من ٨ ملايين سوري بشكل مباشر أو غير مباشر من مشاريع التعافي المبكر، التي تجري في كل محافظة من محافظات البلد. ويسهم أكثر من ٤٠ في المائة من المشاريع التي تلقت تمويلًا بحلول أواخر آب/أغسطس في توفير الكهرباء لدعم الاحتياجات الأساسية أو الكهرباء في الأسر المعيشية.

وتدعم النرويج وأيرلندا بقوة استخدام جميع الطرائق للوصول إلى العديد من السوريين المحتاجين في جميع أنحاء البلد. ونرحب بإنجاز عملية التسليم الثامنة عبر الخطوط. والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني فيما يتعلق بعمليات التسليم عبر الخطوط واضحة، ونشجعهم على الاستمرار.

لا يمكن للأمم المتحدة أن تزيد معدلات إيصال المساعدة الإنسانية عبر خطوط النزاع بمفردها. ونكرر دعوة جميع الأطراف لدعم عمليات إيصال المساعدة الإنسانية عبر الخطوط، بما في ذلك توفير الضمانات الأمنية في الوقت المناسب. ولا تزال العمليات عبر الحدود شريان حياة بالغ الأهمية ولا بديل عنها حاليا. ويتحتم على المجلس أن يعمل بشكل متضافر لتأكيد استمرار تلك العملية التي تخضع للرصد الوثيق في باب الهوى. وأكرر التزام النرويج وأيرلندا بدعم الشعب السوري. ويجب أن تكرر جهودنا الجماعية في المجلس لصالحهم حتى يتسنى لهم الأمل في مستقبل أفضل.

سأتناول الآن الحالة السياسية بالنيابة عن أيرلندا. أود أن أشكر المبعوث الخاص ببيدرسن على المعلومات المستكملة عن رحلته الأخيرة، فضلا عن جهوده المتواصلة في تدابير بناء الثقة تدريجيا. لقد وافق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على المشاركة في تلك العملية في كانون الثاني/يناير كانون الثاني في حين لم تفعل دمشق وحلفاؤها ذلك بالرغم من النداءات المتكررة من أيرلندا وغيرها. تدعو أيرلندا إلى تهدئة التوترات والأعمال العدائية بين الأطراف المتحاربة في جميع

إلحاق الضرر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية. كما ندعو جميع الدول التي لها تأثير مباشر على أطراف النزاع إلى أن تكون استباقية وأن تتخذ جميع الخطوات الممكنة التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة حماية وسلامة السكان المدنيين في سورية.

لقد تأكدت الإصابة بالكوليرا في جميع محافظات سورية - مما يشكل تحديا إضافيا لنظام صحي دمره أكثر من ١١ عاما من الصراع. ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها للاستجابة لتفشي المرض، مما يسلط الضوء على الصعوبات التي يفرضها النقص الحاد في المياه في جميع أنحاء سورية.

إن نقص المياه لا يهدد الحياة الآن فحسب، بل إنه يهدد أيضا بتفاقم أزمة الغذاء والحماية التي أصبحت بائسة بالفعل. ويزيد نقص المياه المتاحة من ضعف المجتمعات المحلية المتضررة بشدة. إن مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد والشديد مذهلة تماما. وكما ذكر الأمين العام، لا يستطيع السوريون شراء سوى سدس الطعام الذي يمكنهم شراؤه في عام ٢٠١٩ (انظر S/2022/775).

ولا تزال آليات التكيف السلبية، التي تؤثر بشكل خاص على النساء والأطفال، في ازدياد. يتم سحب الأطفال من المدرسة للمساعدة في إعالة أسرهم، أو إجبارهم على العمل أو على الزواج المبكر. معدلات الانتحار بين الشابات والفتيات آخذة في الارتفاع. إن الآثار المدمرة لما يقرب من ١٢ عاما من الصراع تسلبهم مستقبلهم.

والاحتياجات الإنسانية في أعلى مستوياتها على الإطلاق. سيواجه السوريون مرة أخرى شتاء مريرا. ويحتاج ستة ملايين شخص إلى المساعدة الشتوية - وهو رقم ارتفع بنسبة ٣٠ في المائة منذ العام الماضي. نحن نعلم أن الشتاء سيهدد حياة الملايين من الرجال والنساء والأطفال السوريين.

ارتفاع أسعار الوقود يعني أن الأسر ستضطر مرة أخرى إلى الاختيار بين الدفء والطعام. ويعيش الكثيرون منهم في خيام قديمة مكتظة ومعرضة للطقس القاسي. إنهم بحاجة ماسة إلى مساعدتنا.

الشعب السوري وما يتعرض له من ظروف معيشية من ضمن الأسوأ في العالم، يستحق انتباهنا واهتمامنا أسوة بغيره من الشعوب المتضررة من النزاعات.

لن نتمكن من كسر الجمود الحالي في العملية السياسية إذا لم تنصب الجهود الدولية على تحقيق ذلك، ونقدر هنا المحاولات المستمرة للمبعوث الخاص لسورية للتواصل مع الأطراف لإيجاد حل للأزمة السورية. ونؤكد في هذا السياق على ضرورة إشراك المرأة في هذه الجهود. ويجب أيضا الخروج من حالة الشلل التي أصابت اللجنة الدستورية خلال الأشهر السابقة والتي تُعتبر المنصة الوحيدة لإجراء حوار وطني بناء بين السوريين وبقيادة ومُلكية سورية، وبالتالي الدفع قُدماً بالعملية السياسية، دون تدخلات أو إملاءات خارجية، وذلك لا يشمل الأمور اللوجستية فحسب، بل ينبغي أن يتضمن أيضا وضع إطار زمني واضح وخُطة متفق عليها حول الخطوات المقبلة في المسار الدستوري. ولن نتوقف عن التأكيد على موقفنا الرافض للتدخلات الأجنبية في الشأن السوري ودعواتنا لإنهائها حفاظا على سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها.

أما فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية، فلن تتحسن دون معالجة الانفلات الأمني الذي يستغلّه تنظيم داعش الإرهابي وجماعات أخرى لشن هجماتها على المناطق السورية. ومن المُقلق ما ذكره السيد بيدرسن حول مخائب الأسلحة التابعة لداعش إلى جانب قيامهم بابتزاز ونهب المجتمعات المحلية في محافظة دير الزور الشرقية لتمويل أنشطتهم الإرهابية، وكذلك سيطرة جماعات أخرى على عدد من المناطق السورية في شمال حلب خلال الأسابيع الماضية، إذ نطالب بخروج هذه القوات ووقف كافة الأعمال العدائية في شمال سورية، حفاظا على أرواح المدنيين. إن هذه الأعمال تؤكد استمرار التهديدات التي تُشكلها تلك الجماعات، ليس فقط على أمن واستقرار سورية، بل المنطقة برمتها، وما يرافق ذلك من تداعيات على المدى البعيد، الأمر الذي يستوجب معالجة هذه الأوضاع وعدم تجاهلها. ونكرر هنا أن سلامة واستقرار سورية من سلامة المنطقة.

أنحاء سورية. كما ندعوها إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب المدنيين المزيد من الفظائع. ويجب تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

يظل الحل السياسي وحده الذي يستطيع أن يحقق الاستقرار والأمن للشعب السوري. تؤيد أيرلندا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لحل المسائل التي تحول دون عقد الدورة التاسعة للجنة الدستورية في جنيف. وندعو إلى مشاركة دمشق بصورة كاملة وفعالة وكرر التأكيد على أنه ينبغي للجنة أن تجتمع في جنيف. ويجب أن يكون أي دستور جديد وأي عملية سياسية ذات صلة شاملة تماما ويجب أن تستفيد من المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة.

وتكرر أيرلندا دعوتها إلى دمشق للتخلي بالشفافية فيما يتعلق بالإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفا، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ مرسوم العفو الذي أعلن عنه في نيسان/أبريل. يوثق تقرير الأمين العام (S/2022/775) أن المحتجزين في مراكز الاحتجاز يتوفون لأسباب طبيعية مزعومة مع منع الأسر من التشكيك في سبب الوفاة أو حتى معرفة مكان وجود جثث أحبائهم - وذلك أمر لا أخلاقي. ومما يبعث على القلق الشديد الاعتقال التعسفي لـ ١٩ مدنيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشكر أيرلندا الأمانة العامة على الدراسة التي أجراها الأمين العام بشأن الأشخاص المفقودين في سورية (انظر A/76/890) وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم عملية لتمكين الأسر السورية من الحصول على إجابات عن مصير أحبائهم.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد غير بيدرسن والسيدة رينا غيلاني على إحاطتيهما الوافيتين اليوم مع تقديرنا لجهودهما في هذا الملف.

رغم التطورات المستمرة التي تشهدها الأوضاع الأمنية والإنسانية على الأراضي السورية، إلا أنه يُؤسفنا أن الملف السوري لا يحظى باهتمام كاف على الساحة الدولية، خاصة مع فتور الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى حل يُنهي الأزمة. لذا، نود أن نذكر الجميع بأن الملف السوري لا يقل أهمية عن الملفات الأخرى على جدول أعمالنا وأن

وندعو الأطراف إلى الاتفاق على وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني لوضع حد لمعاناة السكان المدنيين وتهيئة المجال لاستئناف العملية السياسية. ونأمل أن تتمكن الهيئة المصغرة للجنة الدستورية من عقد دورتها التاسعة قبل نهاية العام.

والمكسيك واثقة من أن الاجتماعات التي عقدها المبعوث الخاص مؤخرا مع وزير الخارجية والمغتربين في سورية، فضلا عن رئيس المجلس الوطني السوري، ستساعد في المضي قدما بالمناقشات تدريجيا، فضلا عن بناء الثقة بين الأطراف.

وعلى الرغم من أن تنفيذ مرسوم العفو العام الصادر في أبريل/نيسان قد أسفر حتى الآن عن عدد محدود من عمليات الإفراج، إلا أنه يمكن أن يساعد على تهيئة ظروف أفضل للحوار. وعليه نؤيد جهود المتابعة التي يبذلها المبعوث الخاص في ذلك الصدد.

ونحث السلطات السورية على اتخاذ خطوات ملموسة نحو المصالحة الوطنية، بما في ذلك توضيح وضع الأشخاص المفقودين وضمان دخول الوكالات الإنسانية إلى مراكز الاحتجاز دون عوائق.

ومع استمرار تزايد الاحتياجات الإنسانية، فإن الحصول على المساعدة الإنسانية يمثل أولوية. ولذلك فإن ما حدث في مخيم الهول مثير للقلق، حيث أجبر انعدام الأمن بعض المنظمات على تعليق خدماتها مؤقتا، مما أثر بالتالي على التعليم والخدمات الصحية.

وأدت الزيادة في عدد حالات الكوليرا إلى زيادة تفاقم الحالة الإنسانية. وتعيش محافظات البلد الـ ١٤ بالفعل حالة طوارئ. وبالإضافة إلى الاستجابة الطبية التي تشتد الحاجة إليها، فإن الحصول على المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي أمر ضروري لمكافحة هذه الفاشيات، ولذلك فإن مشاريع توليد الطاقة والتعافي المبكر بالغة الأهمية.

ستجلب بداية فصل الشتاء معها تحديات جديدة في توفير الطاقة وضمان توافر الغذاء وخدمات الصرف الصحي، مما سيزيد من اعتماد السكان على المساعدة الإنسانية الضرورية لأكثر من ٦ ملايين

وفيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية المتفاقمة والانكماش الاقتصادي في سورية، فهي أيضا لن تتحسن إذا لم يتم إيجاد حلول مستدامة، تتجاوز اتخاذ تدابير مؤقتة ومحدودة، الأمر الذي يتطلب أن تركز الجهود الدولية على مجالات الإنعاش المبكر وإعادة الاعمار. ونؤيد بأن الأوضاع الإنسانية مُنْجَبة إلى منحى أخطر في ظل تقشي مرض الكوليرا في كافة المحافظات السورية، وتزداد الشواغل بالنسبة للمخيمات المزدحمة بالنازحين، والذين يعانون على نحو خاص من عدم توفر المياه النظيفة والصالحة للشرب وتُشيد بوضع الأمم المتحدة خطة للاستجابة لهذا الوباء.

ولا يَفُوتنا هنا التأكيد على ضرورة توفير الظروف الأمنية المناسبة لتمكين القوافل الإنسانية من المرور إلى وجهتها المنشودة لضمان إيصال المساعدات الإنسانية لكافة المحتاجين في جميع أنحاء سورية دون عوائق وبِحِيَادِيَّة، وضمان أن تستجيب هذه المساعدات لاحتياجات النساء والفتيات. ونرحب في هذا الصدد بمرور القافلة السابعة والثامنة مؤخرًا إلى شمال غرب سورية وتوزيع المواد الغذائية من قبل برنامج الغذاء العالمي.

وختاما، السيد الرئيس، نود أن نشير إلى أن كل يوم نتأخر فيه عن التوصل إلى حل سلمي يعني يوما جديدا يُضاف إلى معاناة السوريين، وبالتالي علينا أن نسعى لإعادة الزخم الدولي لكسر الجمود الحالي في المسار السياسي.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمديرة غيلاني على إحاطتهما وأرحب بوفود سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

تأسف المكسيك للاشتباكات المسلحة التي لا تزال تؤثر على الحياة اليومية للمدنيين في مناطق مثل عفرين وإدلب والرقّة. ونأسف للهجمات التي أصابت خمسة مخيمات للمشردين داخليا في باب الهوى، فضلا عن تلك التي وقعت بالقرب من المدارس ومرافق الرعاية الصحية. ونكرر التأكيد على أنه يجب على جميع أطراف النزاع أن تحترم قواعد القانون الدولي الإنساني دون استثناء.

كما أن عدم إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي له أثر سلبي على الحالة الاجتماعية والاقتصادية. ويساورنا القلق إزاء انعدام الفرص الاقتصادية، واستمرار هجرة الأدمغة، وزيادة تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات والجماعات المسلحة، وتهريب المخدرات. لا بد من عكس مسار هذه الاتجاهات السلبية.

وفي الختام، نرحب باجتماع المجلس الاستشاري للمرأة الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر وبحواره الوثيق مع المبعوث الخاص. تؤدي المجموعة دورا حيويا في توفير المنظورات والمداخلات الرئيسية للعملية السياسية وعمل الأمم المتحدة. ويسرنا أن ندعم عملها الهام.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تشكر البرازيل السيد بيدرسن والسيدة غيلاني على إحاطتهما.

ومع حاجة أكثر من نصف السكان إلى المساعدة المنقذة للحياة وبدون حل سياسي في الأفق، لا يوجد مجال كبير للخلاف حول أهمية إبقاء اهتمام مجلس الأمن بسورية. إن تفشي الكوليرا هو مجرد نتيجة أخرى للوضع غير المستقر في البلد بعد ١١ عاما طويلة من النزاع. وستنشأ أزمات إنسانية جديدة طالما لم يتخذ أي إجراء لتغيير الحالة على أرض الواقع.

ويسرنا أن نعلم أن أنشطة التعافي المبكر قد زادت وأن ١٥١ مشروعا من أصل ٣٥٠ مشروعا أسهمت في توفير الكهرباء لدعم الخدمات الأساسية والكهرباء المنزلية. مع ذلك، فبدون وقف لإطلاق النار، ستظل استدامة مشاريع التعافي المبكر بعيدة المنال.

ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء عواقب التدخل الأجنبي في سورية. وكما يخلص تقرير الأمين العام (S/2022/775)، فإن تواتر الهجمات التي تضر بالمدنيين يشير إلى عدم امتثال عام من جانب جميع الأطراف، التي يقع على عاتقها التزام بكفالة احترام القانون الدولي الإنساني. ويجب أيضا التصدي لتهديد الإرهاب المستمر بوصفه تهديدا جماعيا، بتعاون جميع الأطراف.

يقترّب الشتاء في سورية، ومعه ستتتهي صلاحية تفويض القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) للعمليات عبر الحدود. وفي أقل من ثلاثة أشهر،

شخص يعيشون في أوضاع هشة جدا، بمن فيهم المشردون وكبار السن والنساء والأطفال.

وأخيرا، فإن دخول القافلة الثامنة العابرة لخطوط التماس إلى شمال غرب البلد في نهاية الأسبوع الماضي سيعود بالنفع على ٥٦ شخص. هذه خطوة في الاتجاه الصحيح، على الرغم من أنه من الواضح أنها غير كافية لتغطية جميع احتياجات ما يقرب من ٢,٤ مليون شخص يستفيدون من المساعدات عبر معبر باب الهوى الحدودي. ولذلك، نشدد مرة أخرى على ضرورة تجديد الإذن.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بشأن الحالة السياسية في سورية بصفتي الوطنية.

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. ما فتئت النرويج تقدم دعمها الكامل له ولفرقة. ويسرنا أن نسمع أنه واصل مشاوراته مع الجهات الفاعلة ذات الصلة بشأن النهج التدريجي. والنرويج تشاطره رأيه بأن هناك مجالات ذات اهتمام مشترك يمكن فيها إيجاد أرضية مشتركة، وهناك بالتأكيد حاجة ملحة إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة لدفع العملية السياسية قدما.

ويمكن أن يكون إحراز تقدم فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين والمحتجزين تعسفا في سورية من هذه القضايا. وقد أحرز قدر من التقدم في أعقاب العفو الذي أعلنته السلطات السورية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز الجهود التي تبذلها السلطات السورية في تنفيذ العفو. وفيما يتعلق باللجنة الدستورية، ستواصل النرويج حث الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات والإسهام بشكل بناء في العملية.

نحن قلقون بشأن أعمال العنف الأخيرة في شمال سورية، بما في ذلك في إدلب. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي أشارت إليها أيضا مديرة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، قتل ما لا يقل عن ٩٢ مدنيا في الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر. وأود مرة أخرى أن أبرز الحاجة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وأن أذكر الطرفين بالتزامهما بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية.

فرص كسب العيش. وتدعو البرازيل المجلس إلى الالتزام بكفالة الحفاظ على إمكانية حصول الفتيات والنساء على التعليم ووصولهن إلى أماكن العمل بصورة كاملة، مشددة على أن تمكينهن وحمايتهن ليسا واجباً معنوياً وأخلاقياً فحسب، بل هو أيضاً ضرورة للرخاء الاقتصادي.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن المستويات المنخفضة لتمويل الاستجابات الإنسانية السورية هي أيضاً علامة على حدوث وهن في القدرة الدولية على تقديم المساعدة الإنسانية، مع وجود أزمات خطيرة على عدة جبهات. ولا يريد الشعب السوري أن يعيش على المساعدات الإنسانية إلى الأبد، في الداخل أو الخارج. ومن الضروري وضع احتياجات المدنيين أولاً في بحث حقيقي عن حل قابل للتطبيق لهذا النزاع الرهيب.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد بيدرسن والسيدة غيلاني على إحاطتهما.

كما نقول كل شهر، فإن الحرب في سورية لم تنته. والاشتباكات في شمال غرب سورية في الأسابيع الأخيرة دليل آخر على ذلك. ويقال إن نحو ٦٠ شخصاً، بينهم عشرة مدنيين، لقوا حتفهم في القتال، بينما فر أكثر من ٦٠٠٠ مدني مع وصول قوات من جماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية إلى مدينة عفرين والمناطق المحيطة بها. ومن الواضح أن النظام وحلفاءه يسمحون للوضع بالتفاقم ويواصلون خدمة مآرب الجماعات الإرهابية ويرتهنون الشعب السوري، الذي ما انفك يتوق إلى سلام دائم منذ سنوات. ونكرر دعوتنا إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

ويجب استئناف عمل اللجنة الدستورية في جنيف، على النحو الذي اتفقت عليه الأطراف السورية في الإطار المرجعي. ويجب على روسيا أن تكف عن عرقلة العملية. وعلاوة على ذلك، تكرر فرنسا تأكيد دعمها للنهج التدريجي الذي يتبعه المبعوث الخاص. ولكي يؤدي هذا النهج ثماره، يجب على جميع الأطراف - وعلى النظام أولاً وقبل كل شيء - الالتزام به حسن نية. ومن التوهم الاعتقاد بأن استخدام القوة يمكن أن يؤدي إلى خطة سلام. والشروط المحددة في القرار ٢٢٥٤

سيتمتع علينا أن نقرر طريقة للمضي قدماً بشأن تلك المسألة. وبينما نتبع نهجاً إنسانياً حقيقياً غير ميسر، ينبغي أن نبدأ العمل معاً من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن تجديد الولاية. ورغم أنه كان مقرراً في البداية أن تكون العمليات عبر الحدود ترتيباً مؤقتاً، فإن الأرقام تظهر أنها لا تزال الدعامة الأساسية للمساعدات الإنسانية المقدمة في سورية. لقد زاد عدد العمليات عبر خطوط التماس زيادة طفيفة؛ ومع ذلك، فإنها لا تزال بعيدة عن الهدف المتمثل في أن تحل محل العمليات عبر الحدود.

وأيدت البرازيل فكرة إجراء مزيد من النقاش حول سورية كفرصة لإجراء تحليل متعمق لما يمكن القيام به لإطلاق النقاش حول المساعدة الإنسانية للبلد. وينبغي استخدام الحوار غير الرسمي المقبل لإجراء مناقشات أكثر شفافية بشأن التحديات التي تنتظرنا، بما في ذلك الأثر الإنساني للجزاءات. وندكرنا الأمين العام في تقريره بأنه دعا منذ آذار/مارس ٢٠٢٠ إلى رفع الجزاءات التي قد تعوق حصول السكان السوريين على الإمدادات الصحية الأساسية والغذاء. وتكرر البرازيل رسالته المشجعة لجميع الأطراف ذات الصلة على إيجاد سبل لمعالجة التحديات في ذلك الصدد وتيسير حصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على الخدمات المالية على نحو كاف ويعول عليه.

إن الوضع الإنساني في المخيمات في جميع أنحاء سورية مزري، حيث يحتاج عدد كبير من النساء والأطفال إلى المساعدة. وتتفق البرازيل مع الأمين العام على أن الحرمان التعسفي من الحرية لكثير من الناس في المخيمات، بمن فيهم الأطفال، استناداً إلى صلات غير مثبتة مع الجماعات الإرهابية، لا يزال يشكل شاغلاً رئيسياً من شواغل حقوق الإنسان. وينبغي أيضاً تناول مسألة أماكن وجود الأشخاص المفقودين على سبيل الأولوية.

في الأسبوع الماضي، عقدنا مناقشة مفتوحة لمعالجة قدرة المرأة على الصمود في النزاعات المسلحة (انظر S/PV.9158). ولا تزال النساء السوريات يتأثرن بشكل غير متناسب بالأزمة، بما في ذلك من خلال العنف الجنساني والزواج القسري أو المبكر وتقييد الوصول إلى

تواصل سورية تسجيل بعض أشد الإحصاءات قتامة في تاريخنا. فقد اختفى أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص، وهو عدد غير مسبوق. ولهذا السبب ستواصل فرنسا الكفاح بلا هوادة من أجل المساءلة.

أخيراً، في غياب أي تقدم في العملية السياسية في سورية، فإن الموقفين الفرنسي والأوروبي بشأن رفع الجزاءات والتطبيع وإعادة الإعمار سيظلان دون تغيير.

السيد خوجة (البنانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة غيلاني على ما قدماه من معلومات مستكملة.

لم يتغير الكثير في سورية منذ جلستنا السابقة بشأن هذه القضية (انظر S/PV.9130)، باستثناء تجدد القتال وزيادته. ودخلت كارثة من صنع الإنسان عقدها الثاني، وقد اتسمت باستمرار الدمار والعوز والتجريد من الإنسانية - وذلك عمل بغيض من صنع نظام يتشبث بالسلطة بخنق تطلعات الشعب السوري إلى حياة كريمة في بلده. إن عزز المجلس عن العمل قد أطلأ أمد تلك الوحشية والمعاناة، ولكن ليس إلزاماً أن يكون ذلك مقدراً على الشعب السوري أو المجلس.

ففي غضون ستة أيام بالضبط، سنحتفل بالذكرى السنوية الثانية والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو القرار التاريخي بشأن المرأة والسلام والأمن. لكن ليس هناك الكثير للاحتفال به في سورية، حيث يصطبغ الواقع بالقمع المستمر والمتزايد للمرأة. وقد جلب هذا القمع على النساء الفقر المدقع وسوء التغذية والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والعنف الجنسي والاتجار بالبشر. وعلى الرغم من كل ذلك، وفي الشدائد والظروف المحقوفة بالمخاطر، رفضت النساء السوريات السماح لنظام الأسد بأن يختصرهن في دور الضحايا وحسب. لقد دفعن ثمناً باهظاً، لكنهن قاومن ولا زلن يتعاملن مع تحديات هائلة في إدارة أسرهن والحفاظ على دورهن في الحياة العامة والسياسية. ونشيد بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن حتى لا تغيب عن باله أبداً محنة المرأة ودورها في النزاع السوري، كما أكد من جديد في ملاحظاته اليوم، وكذلك لضمان مكانتها المشروعة في العملية السياسية من أجل المشاركة في تشكيل مستقبل سورية.

(٢٠١٥) الذي اتخذ بالإجماع هي وحدها التي يمكن أن تمهد الطريق لسلام دائم يقوم على أساس عملية سياسية ملموسة.

ولا يزال السكان المدنيون يتحملون عواقب الحرب. ومع اقتراب فصل الشتاء وانتشار وباء الكوليرا، فإن مسألة كيفية مساعدة ملايين الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية تثير قلقاً بالغاً. وتقدر الأمم المتحدة أن هناك زيادة بنسبة ٣٠ في المائة في الاحتياجات مقارنة بعام ٢٠٢١. وسيكون من الضروري ضمان تجديد الآلية العابرة للحدود لمدة ١٢ شهراً أخرى على الأقل. ونحن نعلم أن عدم اليقين يعوق جهود الجهات الفاعلة الإنسانية لإنقاذ الأرواح.

لقد بذل جيران سورية جهوداً هائلة لاستضافة اللاجئين السوريين على أراضيهم، ويدعمهم المجتمع الدولي منذ بداية النزاع. وعلى سبيل المثال، خصصت أوروبا والدول الأعضاء فيها ٢٥ بليون يورو استجابة لعواقب الأزمة السورية على مدى العقد الماضي. وفي حين نعتقد أن مستقبل السوريين هو في سورية، فإن ١,٧ بالمائة فقط من لاجئي المنطقة يرغبون في العودة إلى سورية، وفقاً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بسبب ما يُنظر إليه على أنه نقص في الحماية الكافية لحقوقهم وسلامتهم، وعلى الرغم من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهونها في البلدان المضيفة لهم. والحقيقة هي أن الشروط الأمنية لم تتحقق، كما شهد العديد من السوريين الذين حاولوا العودة إلى بلدهم. فقد واجهوا اعتقالات تعسفية وتعبيراً ومصادرة للممتلكات وتجنيداً إلزامياً في وقت يدعي فيه النظام أن الحرب قد انتهت. ويقوم النظام، من خلال إبقاء العقبات التي وضعها أمام عودتهم، بفرز مواطنيه، وبالتالي يواصل سياسة الهندسة الديموغرافية التي ينفذها بعناية منذ بداية النزاع.

ولهذه الأسباب، أكرر التأكيد على أن شروط العودة الكريمة والأمنة والطوعية للاجئين السوريين لم تستوف بعد وأن النظام وحده هو القادر على إزالة تلك العقبات أمام عودتهم. وتحشد فرنسا جهودها لدعم البلدان المجاورة التي تتعامل مع عواقب تلك الأزمة. وإزاء تلك الخلفية المأساوية، تظل مكافحة الإفلات من العقاب أولويتنا. وللأسف،

ألا نندفع بالتصميم والأعداء والأفعال المتخذة بسوء نية. وينبغي أن نطالب باتخاذ تدابير شفافة وملموسة ودقيقة ومتغيرة لإطلاق العملية السياسية وضمان انتقال سياسي في سورية.

فلا يمكن أن تكون هناك فرصة للسلام أو الازدهار أو العدالة في سورية دون انتقال سياسي على النحو الواجب من شأنه أن يؤدي إلى سورية جديدة وديمقراطية من خلال عملية يقودها السوريون أنفسهم ويمسكون بزمامها. إن سورية ملك لشعبها من خلال إرادته الحرة، وليست ملكاً لعائلة واحدة من خلال قبضتها القمعية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام بيدرسن والسيدة غيلاني على إحاطتهما اليوم.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، تؤيد المملكة المتحدة الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن للمضي قدماً في تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) من خلال المبادرة القائمة على الخطوات التدريجية. ونرحب بالأنباء الواردة عن مناقشاته الأخيرة في نيويورك ودمشق وأماكن أخرى. لكن التعتن الروسي ومن جانب النظام لا يزال يحول دون إحراز التقدم، وندعو إلى مشاركتها بحسن نية. ونحثها على عدم تسييس اللجنة الدستورية. ومن الواضح أنه ينبغي للجنة أن تجتمع من جديد في جنيف، على النحو المتفق عليه، وأن تبدأ في التركيز بشكل كامل على المضمون بدلاً من العملية.

ثانياً، تشعر المملكة المتحدة بالفزع إزاء حالة حقوق الإنسان في سورية. فقد اختفى عشرات الآلاف من السوريين قسراً واحتجزوا وعذبوا منذ بداية النزاع، بما في ذلك في سجن صيدنايا سيئ السمعة، حيث يتعرض المعتقلون للتعذيب والقتل يومياً، على نحو ما أخبرنا ممثلو المجتمع المدني مراراً وتكراراً. إننا ندين تلك الانتهاكات بشدة. وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يشمل الإفراج عن المحتجزين تعسفياً، إلى جانب وقف إطلاق النار على الصعيد

وعلى الجبهة الأمنية، يستمر العنف بلا هوادة. وهناك اقتتال داخلي في الشمال، والآن، كما ذكر متكلمون آخرون من قبل، تعكف هيئة تحرير الشام - وهي جماعة إرهابية مدرجة على قائمة مجلس الأمن - على توسيع أنشطتها وتمكنت من الوصول إلى عفرين. وتلك علامة واضحة على أن الإرهاب لا يزال بلاء متنامياً مع إمكانية زيادة انتشار أنشطته العنيفة وأيديولوجيته. إن التدهور المستمر في الحالة الأمنية لا يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية والاقتصادية المتردية في البلد. وقد عادت الكوليرا إلى سورية، مما أسفر عن وفاة ما لا يقل عن ٧٠ شخصاً حتى الآن. ويبين ذلك مرة أخرى مدى إلحاح استعادة الخدمات الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي في البلد. ولذلك، تظل الآلية العابرة للحدود شريان حياة حاسم الأهمية للملايين. وتجديدها أمر حيوي. فنحن بصدد مسألة تتعلق بإنقاذ الأرواح البشرية.

ولا نرى أي تقدم على الإطلاق بشأن مصير المحتجزين وأولئك الذين اختفوا قسراً. وعندما أعلن ما يسمى بالعمى الرئاسي في نيسان/أبريل، أعربنا عن شكوكنا. ومن الواضح الآن أنه لم يكن أكثر من ستار استخدمه النظام لتشتيت انتباه المجتمع الدولي بإيماءة فارغة. وبعد ستة أشهر، لا توجد حتى الآن معلومات عن الإفراج عن المحتجزين أو أماكن وجودهم. إن مسألة المحتجزين مسألة إنسانية بحتة، وليست بضاعة للمساومات السياسية، وينبغي للمجلس أن يجعلها أولوية. ولهذا السبب، تؤيد ألبانيا تأييداً قوياً التوصيات الواردة في التقرير التاريخي الذي أصدره الأمين العام في آب/أغسطس (A/76/890)، وخاصة الحاجة إلى إنشاء آلية جديدة للمختفين في سورية، فضلاً عن صندوق استئماني لمساعدة أولئك الذين فقدوهم.

وأختتم بياني من حيث ينبغي أن يبدأ كل شيء، وهي العملية السياسية - أو كما أعربتُ مراراً وتكراراً هنا، عدم وجود عملية سياسية حقيقية. يتناوب نظام الأسد وداعموه على تبادل الأعداء لتجنب المشاركة في العملية السياسية ولكي يجمدوا فعلياً حتى الحد الأدنى من التحرك الذي يمكن ملاحظته في اللجنة الدستورية. ويبدو أنه لا توجد نهاية لقائمة الأعداء لعدم المضي قدماً في العملية السياسية. وينبغي

المدرجة في قائمة مجلس الأمن سيطرتها بشكل كبير في الجزء الشمالي الغربي من البلد. إن الإرهاب هو العدو المشترك للبشرية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بنشاط جهود الحكومة السورية لمكافحته، وأن يعتمد، وفقاً للقانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة، معايير موحدة للقتال المشترك لجميع المنظمات الإرهابية في سورية المدرجة في قائمة المجلس، وقطع مصادر أسلحتها وأفرادها وتمويلها تماماً، والتوقف عن تحريضها وحمايتها واستخدامها لأغراض سياسية.

ثالثاً، ينبغي بذل جهود لتحسين الحالة الإنسانية في سورية. ويوفر القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، الذي ينبغي تنفيذه بفعالية، ترتيبات شاملة ومتوازنة لتحسين الحالة الإنسانية هناك. وخلال الشهرين الماضيين، تم تمويل عدد كبير جداً من مشاريع الإنعاش المبكر. وتمثل مشاريع توفير الكهرباء، التي تحتاجها الحكومة على وجه الاستعجال، جزءاً كبيراً منها. وتشجع الصين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الاستمرار في زيادة الاستثمار في مشاريع الإنعاش المبكر. ومنذ اعتماد القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، لم يتم إرسال سوى ثلاث شحنات عبر خطوط التماس في شمال غرب سورية، ولا تزال كفاءتهما ونطاقهما يتطلبان تحسناً.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجدداً أن المساعدة عبر الحدود ليست سوى ترتيب مؤقت يتم في ظل ظروف خاصة. ويجب التعجيل بالانتقال إلى العمليات عبر الحدود، وينبغي وضع جدول زمني واضح لانتهاء من تلك العمليات بشكل نهائي. وقد أدى الانتشار السريع للكوليرا مؤخراً في البلد إلى تزايد عدد الحالات المؤكدة والمشتبه فيها والوفيات. وتشعر الصين بقلق عميق إزاء ذلك. ويشكل النظام الصحي الهش حلقة ضعيفة في جهود الاستجابة. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي بنشاط تعافي وتطوير نظام الرعاية الطبية والصحية في سورية ومساعدة البلد في التغلب على الصعوبات.

إن نقص المياه هو سبب تفشي المرض. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى بذل جهود متضافرة لضمان استقرار وصول إمدادات المياه إلى جميع أنحاء سورية على وجه السرعة والوقف الفوري

الوطني، ووصول المعونة دون عوائق، وشروط عودة اللاجئين الآمنة والطوعية والكرامة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، عملاً بدستور جديد. وتراقب المملكة المتحدة عن كثب تصاعد الأعمال العدائية في شمال غرب سورية. ومن الضروري أن تحترم جميع أطراف النزاع وقف إطلاق النار.

وأخيراً، وكما سمعنا، فإن تفشي الكوليرا يسلط الضوء على السياق الإنساني المروع حقيقة، وعلى الحاجة لأن يقدم المجتمع الإنساني استجابة مستدامة. وتكتف الأمم المتحدة من وتيرة إيصال المساعدات عبر خطوط التماس حيثما أمكن ذلك. لكن عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود لا تزال تمثل شريان حياة حيويًا للكثيرين في الشمال الغربي. ونتطلع إلى أن يجدد مجلس الأمن الولاية العابرة للحدود في كانون الثاني/يناير، لضمان تقديم المساعدات لملايين السوريين خلال أشهر الشتاء.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام بيدرسن والمديرة غيلاني على إحاطتهما.

فيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2022/775) والإحاطات التي استمعنا إليها من فورنا، نود الصين أن تشدد على النقاط الأربع التالية.

أولاً، يجب أن نواصل دعم العملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها. وقد دأب المبعوث الخاص وفريقه، لفترة من الزمن، على زيارة سورية بشكل مكثف من أجل الاجتماع مع جميع الأطراف وبذل جهود إيجابية لتعزيز العملية السياسية في سورية، وترحب الصين بذلك. ونأمل أن تظل جميع الأطراف المعنية متعاونة بشكل بناء مع المبعوث الخاص، وأن تسعى جاهدة إلى إيجاد حل فعال للخلافات الموضوعية المتعلقة بدورة الهيئة المصغرة للجنة الدستورية، وأن تستجيب بنشاط لمبادرة المبعوث الخاص القائمة على الخطوات التدريجية للدفع بالاستئناف المبكر للعملية السياسية في البلد.

ثانياً، يجب أن نحارب القوى الإرهابية في سورية بحسم. فسورية تواجه زيادة في التهديدات الإرهابية، وقد عززت الجماعات الإرهابية

وندعو جميع الأطراف إلى العمل معه بطريقة بناءة. وما فتئت الهند ثابتة في الدعوة إلى دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى إيجاد حل طويل الأجل للنزاع. ويعد تحسن علاقات سورية ومشاركتها مع جيرانها العرب تطوراً إيجابياً. ونأمل أن يسهم الاجتماع المقبل لجامعة الدول العربية المقرر عقده في الجزائر العاصمة ومداولات أعضائها إسهاماً إيجابياً في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.

ولا يمكن تجاهل التهديد الذي يشكله الإرهاب في سورية والمنطقة. فقد ظلت الكيانات الإرهابية المدرجة في قوائم مجلس الأمن، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام، نشطة في سورية، على نحو ما يتضح من الهجمات في جميع أنحاء دير الزور والحسكة وريف حمص الشرقي وحماة. وكان حادث الهجوم على سجن الحسكة في يناير/كانون الثاني مثالا آخر من هذا القبيل. إن الكفاح العالمي ضد الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي المساس به من أجل تحقيق مكاسب سياسية ضيقة. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يتبع نهج عدم التسامح إطلاقاً مع الإرهاب.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة العامة في سورية. وهناك حاجة ملحة إلى بذل محاولات جادة لتحقيق وقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني. وكما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير (S/2022/775)، فإن سورية ليست بحاجة إلى المزيد من العمليات العسكرية. ونعتقد أن انسحاب جميع القوات الأجنبية ضروري لتحقيق ذلك الهدف. ونؤكد من جديد أيضاً التزامنا القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

ولا تزال الحالة الإنسانية مدعاة للقلق. وكما سمعنا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج ١٤,٦ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية، بزيادة قدرها ٩ في المائة مقارنة بالعام الماضي. وقد بلغ انعدام الأمن الغذائي مستويات تاريخية مرتفعة. وقد أصبحت الحالة الاقتصادية مزرية مما زاد من تفاقم الحالة. ولا يزال انخفاض مستويات التمويل للاستجابة الإنسانية السورية مدعاة للقلق.

للتدمير المتعمد لمرافق الإمدادات بالمياه. وقد أدت الجزاءات الانفرادية إلى تدهور خطير في الوضع الإنساني في سورية وإلى انحسار الجهود الإنسانية التي يبذلها المجتمع الدولي. ويجب أن تتوقف فوراً.

رابعا، يجب ضمان سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. إن التدخل العسكري الأجنبي هو السبب الرئيسي للأزمة السورية التي طال أمدها. فعلى مر السنين، نفذت عدة دول عمليات عسكرية في سورية دون موافقة حكومة البلد، مما قوض أمنها واستقرارها، وأدى إلى تفاقم الوضع الإنساني وانتهاك سيادة البلد وسلامه أراضييه. وقد نفذت تركيا أربع عمليات عسكرية في سورية منذ عام ٢٠١٦، وأعلنت مؤخراً أنها ستطلق عملية جديدة هناك. وقد عارضت الحكومة السورية مراراً وتكراراً هذه الإجراءات وأدانتها. وتدعو الصين تركيا إلى الجدية في احترام سيادة سورية وسلامه أراضيها والانخراط في حوار والتعاون مع سورية لحل القضايا ذات الصلة.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتهما.

سأركز ملاحظاتي على العملية السياسية والإرهاب والحالة الإنسانية.

لقد أصبح الجمود في العملية السياسية لا يحتمل، على نحو ما يتضح من الإحاطة التي قدمها المبعوث الخاص. ولم يحرز أي تقدم يذكر في الآونة الأخيرة، لا سيما فيما يتعلق باللجنة الدستورية. فلم تجتمع الهيئة المصغرة للجنة الدستورية، منذ اجتماعها السابق في جنيف في حزيران/يونيه، وثمة غموض بشأن المستقبل. لقد مرت ثلاث سنوات منذ إنشاء اللجنة. وكان من المتوقع أن تبني الثقة والطمأنينة بين الأطراف الثلاثة من خلال عملها التعاوني. غير أن هذا ليس هو الحال حتى الآن.

وفي هذا الصدد، لاحظنا الجهود التي بذلها المبعوث الخاص، بما في ذلك اجتماعاته الأخيرة في دمشق. ولا نزال نؤيد نهجه التدريجي

ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قتل خلال الفترة قيد النظر ٩٢ مدنيا، من بينهم امرأتان و ٣٥ طفلا، نتيجة للأعمال القتالية، بينما أصيب ما لا يقل عن ٨٠ مدنيا، من بينهم خمس نساء و ٣٨ طفلا.

وإضافة إلى عدد لا يحصى من القتلى والجرحى بسبب الحرب، لا تزال الغارات الجوية والتفجيرات تعوق إيصال المعونة الإنسانية الحيوية للسكان. ويساورنا قلق عميق إزاء العملية الأمنية التي نفذت في مخيم الهول في الفترة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ١٧ أيلول/سبتمبر، والتي أثرت مؤقتا على تقديم الخدمات الإنسانية، وندعو الأطراف إلى تهيئة بيئة آمنة والسماح بوصول المساعدات من دون عوائق.

وعلاوة على ذلك، لا يزال النزاع محتدما، مع تصاعد على مختلف المحاور في شمال غرب سورية وشمالها الشرقي وجنوبها يتسم بزيادة وتيرة الهجمات واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان في تجاهل للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، مثل هيئة تحرير الشام، التي بسطت سيطرتها على المزيد من الأراضي في سورية. إن أي توسع للجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة لن يؤدي إلا إلى تفاقم الوضع الأمني غير المستقر وسيواصل تعريض حياة المدنيين الأبرياء للخطر. ولذلك، ندعو إلى بذل جهود متضافرة لمكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن.

كما تدعو مجموعة البلدان الأفريقية في مجلس الأمن A3 الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني والامتناع عن استهداف المدنيين والأعيان المدنية.

إن التكلفة البشرية للنزاع في سورية مروعة. ولا يزال البلد واحدا من أكثر حالات الطوارئ الإنسانية تعقيدا في العالم، حيث يحتاج أكثر من نصف السكان إلى المساعدة المنقذة للحياة. والحياة اليومية

ونشير إلى أهمية المساعدة الإنسانية المقدمة إلى سورية في إطار الآلية المأذون بها من الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن تكون المساعدة الإنسانية مسألة منفعة سياسية. إن ربط المساعدة الإنسانية والإنمائية بالتقدم المحرز في العملية السياسية لن يؤدي إلا إلى تفاقم المعاناة الإنسانية وينبغي تجنبه. ويجب أن ينصب التركيز أيضا على مشاريع التعافي المبكر والعمليات عبر خطوط التماس.

ولا يزال إحراز تقدم حاسم على المسار السياسي في سورية ضرورة ملحة للتخفيف من معاناة شعبها. وبغية تحقيق ذلك، يتعين على جميع الأطراف، ولا سيما الأطراف الفاعلة الخارجية، أن تظهر بشكل عملي التزامها تجاه عملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة، تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفي الختام، أود أن أشدد على التزام الهند المستمر بتقديم المساعدة الإنسانية إلى سورية ودعم تنمية مواردها البشرية. وسيظل دعمنا المستمر للشعب السوري في سعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين ثابتا ولا يتزعزع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لغابون.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن (A3)، وهم غانا وكينيا وبلدي غابون.

نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، رينا غيلاني، على إحاطتهما حول آخر التطورات السياسية والإنسانية في سورية. ونرحب أيضا بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تركيا في هذه الجلسة.

ونلاحظ مع الأسف أن الحالة الأمنية في سورية لا تزال مضطربة. وإدلب، الواقعة في شمال غرب الجمهورية العربية السورية، هي مسرح للعنف المستمر والضربات الجوية والقصف المتبادل والاشتباكات.

عندما تميل الاحتياجات إلى الزيادة. هناك ما مجموعه ٦ ملايين شخص في سورية في حاجة ماسة إلى المساعدة هذا الشتاء، بزيادة قدرها أكثر من ٣٠ في المائة مقارنة بالعام الماضي. ولذلك، ندعو إلى مزيد من التضامن من جانب المجتمع الدولي وزيادة التمويل الإنساني، بما في ذلك برامج التعافي المبكر وتحسين سبل العيش.

إن وضع المرأة في سورية يمثل مصدر قلق آخر لمجموعة A3. تتضرر المرأة جراء الأزمة بشكل غير متناسب، بما في ذلك من خلال العنف، والزواج القسري والمبكر، ومحدودية فرص الوصول إلى سبل كسب العيش. وهذا أمر غير مقبول.

كما نشجع الحكومة السورية على إجراء الإصلاحات التشريعية والإدارية اللازمة للقضاء على التمييز ضد المرأة بهدف تحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين. لقد أظهرت المرأة قدرة حاسمة على الصمود خلال هذه الأزمة، وبالتالي يجب إشراكها في التعاملات السياسية. ولذلك، فإننا ندعو إلى اتخاذ إجراءات لتعميم أصوات النساء في الجهود السياسية. وفي هذا الصدد، تواصل المجموعة الإشادة بمشاركة المبعوث الخاص المستمرة مع أوسع نطاق من النساء السوريات سعياً إلى التوصل إلى حل سياسي.

ونرحب بعقد أول حوار تفاعلي غير رسمي تحت رعاية الأمين العام في ٢٦ أيلول/سبتمبر، تمكنت فيه الدول الأعضاء من مناقشة دورها الأساسي في كفالة التنفيذ الكامل للقرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢).

ويلاحظ الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن باهتمام الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص لعقد الدورة التاسعة للجنة الدستورية في جنيف على وجه السرعة. وستكون تلك فرصة لمعالجة المسائل الموضوعية، متشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويمكن تعزيز بناء الثقة عبر نموذج خطوات مقابل أخرى من خلال معالجة حالة المحتجزين، بما في ذلك تيسير الإفراج عن الفئات الضعيفة المحتجزة، مثل المسنين والنساء والأطفال، وبعضهم معرضون لجائحة مرض فيروس كورونا ووباء الكوليرا بسبب سوء

للسوريين تشوبها صعوبات في الحصول على الغذاء ومياه الشرب والخدمات الأساسية.

وبالإضافة إلى عدد كبير من المشاكل التي يواجهها الشعب السوري، فإن تفشي وباء الكوليرا في ١٣ محافظة من محافظات الـ ١٤ أمر يثير بالغ القلق. ولكن لحسن الحظ، تدعم الأمم المتحدة وشركاؤها الاستجابة للوباء والوقاية منه.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الأزمة الاقتصادية تؤثر سلباً على السورييين في جميع أنحاء البلد بسبب انخفاض قوتهم الشرائية. ويتفاقم مصير السورييين العاديين أيضاً بسبب إمدادات الكهرباء المحدودة، مما يؤثر للأسف على تشغيل الخدمات الأساسية.

ونلاحظ أن الأمم المتحدة تواصل دعم مبادرات المساعدة الإنسانية والتعافي، فضلاً عن وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك البعثات العابرة للحدود، إلى جميع أنحاء البلد، وفقاً للقرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢).

وتشاطر المجموعة A3 الرأي القائل بأن العملية الضخمة عبر الحدود التي تدعمها الأمم المتحدة لا تزال تشكل منصة لا غنى عنها للوصول إلى العديد من المحتاجين، ولا يوجد حالياً بديل على ذلك النطاق. ونؤيد أيضاً تمديد ولاية الآلية العابرة للحدود، التي من المقرر أن تنتهي في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

ونرحب بعمليات تسليم المعونة الغذائية التي قامت بها مؤخراً قوافل عبر خطوط التماس. ويسرنا أن نلاحظ أن القافلتين السادسة والسابعة اللتين عبرتا خطوط التماس، والمكونتين من ١٤ و ١٦ شاحنة، على التوالي، قدما مساعدات غذائية وغير غذائية لأكثر من ٤٣ ألف شخص في شمال غرب سورية. كما نشيد بالشحنات الـ ١٢ التي تم تسليمها عبر الحدود عبر معبر باب الهوى. ولذلك، من الأهمية بمكان مواصلة تعزيز جميع طرائق تقديم المعونة إلى ملايين المحتاجين.

ومع ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء انخفاض مستويات التمويل للاستجابة الإنسانية في سورية، خاصة مع اقترابنا من فصل الشتاء،

السياسي أو الإنساني فيها. فأى وجود عسكري غير شرعي على الأراضي السورية هو انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ومخالفة للقانون الدولي، ويجب أن ينتهي فوراً دون قيد أو شرط. إضافة إلى أن محاربة الإرهاب بمختلف أشكاله والقضاء عليه بشكل نهائي لا يمكن أن يتم إلا من خلال التعاون والتنسيق الكامل مع الدولة السورية.

وفي هذا المجال، يؤكد وفد بلدي على رفضه التام لإعلان البيت الأبيض بتاريخ ١٢ أكتوبر الجاري تمديد ما أسماه "حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بالوضع في سورية"، وكذلك بيان الخارجية التركية بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر الجاري رداً على هذا الإعلان الأمريكي. ويعتبر وفد بلدي أن التبريرات الواردة في كلا البيانين غير مقبولة كونها صادرتين عن طرفين ينتهكان ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي جراء احتلالهما لأراضي سورية والتدخل في شؤونها الداخلية والعبث بمقدرات شعبها وثرواته الوطنية، ودعمهما لميليشيات انفصالية وجماعات إرهابية، وبالتالي لا يحق لهما أبداً ادعاء الحرص على استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة.

ثانياً، انطلاقاً من حرص حكومة الجمهورية العربية السورية على الوفاء بجميع الاستحقاقات الدستورية في مواعيدها، وبالرغم من كل الظروف الصعبة التي مرت بها على مدى سنوات الحرب الإرهابية، فقد واصلت سورية اتخاذ إجراءاتها لإتاحة الفرصة للشعب السوري لممارسة حقوقه وواجباته في كل الاستحقاقات، وقد شهدت سورية بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر المنصرم انتخابات للمجالس المحلية، ترشح لها ٥٩ ٠٠٠ مرشح، تنافسوا على ١٩ ٠٨٦ مقعداً، مما عكس اتساع المشاركة الشعبية الديمقراطية، والسعي لتعزيز اللامركزية وتعميق الإدارة المحلية في كل قرية ومنطقة ومدينة ومحافظة.

ثالثاً، إن خيار التسويات المحلية والمصالحات الوطنية هو نهج سلكته الدولة السورية كطريق لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها في مختلف ربوع الوطن ولتعزيز الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع السوري. وضمن هذا النهج، تم إصدار ٢١ مرسوم عفو عام، كان آخرها المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠٢٢، الذي أصدره السيد رئيس الجمهورية،

ظروف سجونهم، وكذلك عن طريق توضيح وضع الأشخاص المفقودين، تمسباً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن ثم، فإن الأعضاء الأفارقة الثلاثة يؤكدون للحكومة السورية أهمية إحراز تقدم في هذا المجال، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى عمليات إفراج منهجية بطريقة منسقة.

ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة السورية. ولذلك، يظل وقف إطلاق النار على المستوى الوطني أمراً حتمياً كمقدمة للحل السياسي الذي طال انتظاره. ولذلك، يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة دعوتنا الطرفين إلى إعطاء الأولوية لاحتياجات المدنيين وممارسة ضبط النفس والدخول في مفاوضات جادة.

وندعم ونشجع جهود المبعوث الخاص بيدرسن، وكذلك جهود الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، لتحقيق الاستقرار السياسي في سورية، مع احترام سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية.

في الختام، يؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة من جديد تضامنهم مع الشعب السوري في سعيه لتحقيق السلام الدائم.

(تكلم بالفرنسية)

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (سورية): بداية، وكوني أتحدث للمرة الأولى تحت رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، بتولي الرئاسة، متمنياً لكم النجاح في إدارة أعمال المجلس.

لقد استمعت باهتمام لإحاطتي السيد غير بيدرسن، والسيدة رينا غيلاني، وأود أن أدلي بالملاحظات التالية:

أولاً، إن المبدأ الأساسي الذي أكدت عليه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ببلدي هو احترام سيادة واستقلال الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها، وهذا هو المعيار أيضاً لأية مقاربة للوضع

وتوقفت عن تسييسها للعمل الإنساني والتموي في سورية ووضعها العراقي والقيود أمامه، لا سيما من خلال الإصرار على فرض الإجراءات القسرية أحادية الجانب.

للأسف لقد أظهرت الجلسة الأولى للحوار التفاعلي غير الرسمي لمراجعة، ومتابعة تنفيذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) بوضوح أن الدول الغربية لا تزال مستمرة في نهج التسييس وفرضها لصيغ في إدارة هذا الحوار هدفها المناورة والتحريف، مما أبعد عن البعد التفاعلي. لهذا يتطلع وفدي إلى أن تكون الجلسة القادمة حوارا تفاعليا حقيقيا تسهم في إجراء نقاش حقيقي وجدي بشأن تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجه تنفيذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) وكيفية تجنبها، وذلك قبل انتهاء ولاية هذا القرار في مطلع العام القادم.

أسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى بعض جوانب المعاناة الإنسانية التي يعيشها الشعب السوري.

أولاً، الأضرار الناجمة عن الحصار اللإنساني الذي تفرضه الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى على الشعب السوري جراء الاستمرار في فرضها إجراءاتها القسرية اللاشرعية، وتمديدتها وتوسيع نطاقها. يشدد وفدي على ضرورة رفع تلك الإجراءات فوراً لأنها غير إنسانية ولا أخلاقية.

ثانياً، مواصلة قوات الاحتلال الأمريكي نهب النفط والقمح السوري. وقد نقلت مؤخراً مئات الشاحنات المحملة بالنفط والقمح إلى شمال العراق عبر المعابر الحدودية غير الشرعية بالتعاون مع مليشيات قسد الانفصالية. وهنا أود أن أود على ما قاله ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، وأن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى أن القاعدة الرئيسية لقوات الاحتلال الأمريكية في شمال شرق سورية تتواجد في حقل العمر النفطي وهو الأكبر في شمال شرقي سورية. مما يمثل دليلاً واضحاً على سعي القوات الأمريكية لنهب النفط السوري. إن القيمة التقديرية للخسائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بقطاع النفط والغاز فقط، وحتى منتصف ٢٠٢٢، بلغت ١٠٧ مليار دولار. يؤكد وفدي على إنهاء هذا الوجود الأمريكي غير الشرعي فوراً، وبدون قيد وشرط والتعويض عن هذه الخسائر.

والذي عكس مرحلة متقدمة لجهود الدولة السورية المستمرة لترسيخ المصالحة الوطنية والوئام الاجتماعي وتحقيق الاستقرار بشكل مستدام. إن الدولة السورية ستتابع جهودها، وفقاً لهذا النهج الذي أثبتت فعاليته على أرض الواقع وأدى إلى عودة الكثير من السوريين إلى ممارسة حياتهم الطبيعية.

وبالتوازي مع كل ذلك، فقد تعاملت سورية بإيجابية مع الجهود والمبادرات التي قدمت في إطار المسار السياسي ودعمت الاجتماعات التي تُعقد بصيغة أستانا، وآخرها اجتماع قمة طهران، ورحبت بنتائجه. كما حافظت على التواصل مع السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص إلى سورية، الذي زار دمشق قبل أيام والتقى السيد وزير الخارجية والمغتربين، والذي طالبه باضطلاع الأمم المتحدة بدورها، وفقاً لميثاقها، لوقف انتهاكات السيادة السورية الناجمة عن الاحتلال الأمريكي لمناطق في شمال شرق سورية والاحتلال التركي لمناطق في شمال وشمال غرب سورية، بالإضافة إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان واعتداءاته المتكررة على المرافق الحيوية والبنية التحتية السورية، والتي تهدد السلم والأمن في المنطقة.

وفيما يخص الوضع الإنساني، فقد كانت سورية من أكثر بلدان العالم استقراراً وازدهاراً وكانت تحقق اكتفاء غذائياً ذاتياً وتؤمن جميع متطلبات الحياة الأساسية لشعبها بشكل قل نظيره في المنطقة، لكن الحرب الإرهابية التي شنت عليها منذ عام ٢٠١١ غيرت هذا الوضع وتسببت في أزمة إنسانية لا يستهان بها، والتي فاقمها الإجراءات القسرية أحادية الجانب وسرقة الثروات الوطنية السورية.

لقد بذلت الدولة السورية، وما تزال، جهوداً جبارة لتحسين الوضع الإنساني على الأرض، بما في ذلك عبر تقديم كل التسهيلات للأمم المتحدة لتحسين وتعزيز إيصال المساعدات الإنسانية لمحتاجيها ولتنفيذ مشاريع التعافي المبكر، التي نص عليها قرار مجلس الأمن ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). وعلى الرغم من بعض تحفظاتنا على هذا القرار، فإننا ما زلنا نتطلع إلى أن يشكل خطوة إضافية نحو تحسين الوضع الإنساني في سورية في حال التزمّت الدول الغربية بتنفيذ أحكامه كاملة

المزيد من الجهود في العديد من المجالات للتخفيف من معاناتهم. وفي غاية الأهمية توفير المساعدات الإنسانية للمحتاجين، وفي هذه الحالة، فإن ضمان حصول المحتاجين على المساعدات في جميع أنحاء سورية على نحو آمن وسريع وبدون عوائق يعتبر أولوية.

كذلك فإن الحفاظ على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية أمر مهم جدا. ويجب إنجازه في أقرب وقت ممكن. ويمكن القيام بذلك من خلال إنهاء العدوان الأجنبي على سورية، وكذلك إنهاء احتلال البلاد، والتصدي للتهديدات الإرهابية، ورفع العقوبات القاسية وغير القانونية المفروضة على الشعب السوري.

نؤيد تعاون الحكومة السورية تعاوننا كاملا مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المشاركة في إيصال المساعدات إلى سورية. وفي ذلك السياق، نشيد بجهود الحكومة السورية لتحسين الحالة الإنسانية على الصعيد العملي، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة إلى الأمم المتحدة لتعزيز إيصال المعونة الإنسانية إلى المحتاجين وتنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر التي كلف بها القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). وعلاوة على ذلك، يجب التعجيل بالجهود الجارية لتنفيذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) تنفيذا فعالا، والتركيز على مشاريع الإنعاش المبكر الضرورية للناس، من قبيل الكهرباء والمياه والمرافق الصحية، وخدمات الصرف الصحي، والتعليم، والمأوى.

نحث جميع أصحاب المصلحة والمانحين على دعم التنفيذ الكامل للقرار، والتوقف عن تسييس الجهود الإنسانية والإنمائية، وإزالة العقوبات التي تقف في طريق تنفيذه، ولا سيما الامتناع عن فرض تدابير قسرية انفرادية. ونعتبر الجلسة الأولى للحوار التفاعلي غير الرسمي، التي انعقدت في ٢٦ أيلول/سبتمبر، خطوة أولية ومهمة لاستعراض ومتابعة تنفيذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). ومع ذلك، نعتقد أن تسييس هذه الجلسة لن يؤدي إلا إلى تقويض هدف القرار وتنفيذه. ونأمل أن تمثل الجلسة المقبلة حوارا تفاعليا حقيقيا، يسهم في مناقشة جادة بشأن تحديد العقوبات والصعوبات التي تواجه تنفيذ القرار وكيفية التغلب عليها قبل انتهاء ولاية القرار في أوائل العام المقبل.

ثالثا، استمرار النظام التركي ومرکزته بإيقاف محطة علوق عن العمل للشهر الثالث على التوالي، وحرمان ما يقارب مليون مواطن في مدينة الحسكة من مصدر المياه الوحيد في ظل تزايد حالات العطش، والجوائح الصحية، والمرضية الخطيرة، ولا سيما انتشار وباء الكوليرا. ويشدد وفدي على أن الحلول المطروحة لمسألة انقطاع المياه هي من قبيل ذر الرماد في العيون، ولا قيمة لها. إن عدم قيام المجتمع الدولي بالتحرك فوراً لوقف هذه الممارسات وإدانتها سيؤدي إلى زيادة معاناة المدنيين ووفاة الأطفال والنساء وكبار السن.

رابعا، إن انتشار وباء الكوليرا الذي كانت سورية قد تخلصت منه منذ عقود قد عاد وبكل أسف ليشكل خطرا إضافيا على حياة السوريين، وذلك جراء مواصلة استخدام المياه كسلاح ضد المدنيين، وجراء التدمير الكبير الذي تعرضت له البنية التحتية للمياه، ونظام الصرف الصحي بسبب الحرب الإرهابية التي شنت على سورية. في هذا السياق يشير وفدي إلى أن الحكومة السورية تبذل جهودا كبيرة للحد من انتشار هذا الوباء ووقفه، من خلال نشر التوعية والتتقيف الصحي حوله ووسائل الوقاية منه، ومتابعة جميع الحالات المرضية معالجتها، والتأكد من سلامة مصادر المياه، وغيرها من المصادر المسببة للمرض. تتعاون أيضا في هذا الإطار مع منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة، وتقدم لها كافة التسهيلات اللازمة للقيام بالزيارات الميدانية. والتي كان آخرها زيارة مدينة رأس العين في محافظة الحسكة، إلا أن الجهود الدولية مُنيت بالفشل لإصرار الدول الغربية على ممارسة سياساتها التي لا تكتث بأرواح النساء والأطفال، وأصحاب الاحتياجات الخاصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد جليل إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة.

إن الشعب السوري ما برح يعاني. ولا يزال الوضع الإنساني صعبا، مما يخلق أثرا كبيرا على أبناء الشعب السوري. ولا بد من بذل

وأن يحمل ذلك النظام الخارج عن القانون المسؤولية عن جرائمه، التي تعرض السلم والأمن الإقليميين للخطر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر السيد بيدرسن والسيدة غيلاني على إحاطتهما.

يحتاج المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لدعم الحل السياسي في سورية. والأزمة السورية ينبغي ألا تكون نزاعا مجمدا. فمعالجتها بهذا الشكل سيكون ظلما كبيرا ليس للاستقرار الإقليمي فحسب، ولكن أيضا لملايين اللاجئين السوريين المنتشرين في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان المجاورة. نأمل أن تعقد الجولة التاسعة للجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن، بتيسير من الأمم المتحدة.

لقد أظهرت المعارضة السورية موقفا بناء منذ البداية. وينبغي للنظام أن يبادل هذا النهج بالمثل، وأن يتخلى عن تعنته وأن يشارك بنشاط في المسار السياسي من أجل حل النزاع. إذا أريد أن يكون للشعب السوري مستقبل، فيجب أن يكون هناك حل سياسي بقيادة سورية. ولن تتخلى تركيا أبدا عن إخواننا وأخواتنا السوريين وستواصل دعمهم في سعيهم للحصول على حقوقهم وحرياتهم الأساسية.

وأود أن أكرر مرة أخرى في هذه القاعة أن المنظمة الإرهابية لحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب تشكل تهديدا خطيرا ليس للسلمة الإقليمية لسورية فحسب، بل أيضا للأمن القومي لبلدي. لم يتم حتى الآن التنفيذ الكامل لاتفاقي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ اللذين أبرمناهما مع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وبإستثناء منطقتي تلعفر ومنبج، لم يتم تطهير المنطقة التي يبلغ طولها ٣٠ كيلومترا على طول حدودنا من العناصر الإرهابية. إن حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وما يسمى بقوات سورية الديمقراطية مدعومون بطريقة مضللة من جانب البعض بسبب ادعائهم بأنهم يقاتلون تنظيم داعش. لكن في الواقع، يواصل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وقوات سورية الديمقراطية مهاجمة المدنيين السوريين واستهداف

السبيل الوحيد لتحسين الحالة في سورية هو التوصل إلى حل سياسي من خلال عملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها جهود الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالعملية السياسية، نؤيد عقد الاجتماع المقبل للجنة الدستورية نظرا لأن عمل اللجنة الجاري أساسي لأجل التوصل إلى حل سياسي. تؤيد إيران المشاركة البناءة للطرفين مع المبعوث الخاص ومع العملية السياسية بغية تسوية الخلافات المتعلقة باجتماعات اللجنة الدستورية تسوية فعالة. في ذلك الصدد، رحبنا بآخر زيارة قام بها المبعوث الخاص إلى دمشق، ولا سيما اجتماعه مع وزير الخارجية السوري في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. إننا على اتصال مستمر مع الحكومة السورية والمبعوث الخاص وشركائنا في صيغة أستانا لكفالة عقد الاجتماع المقبل للجنة. ونؤيد جهود المبعوث الخاص في ذلك الصدد.

إن تنقل المنظمات الإرهابية بحرية داخل الأراضي السورية، حيث توجد قوات أجنبية بشكل غير قانوني، خطر على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وكما ذكر مرارا وتكرارا، يجب ألا تستغل الحرب على الإرهاب لانتهاك سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتوقف فوراً الوجود غير القانوني للقوات الأجنبية في أجزاء من سورية، الذي هيأ ظروفا مثالية للأنشطة الإرهابية.

إن عدوان النظام الإسرائيلي على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية مستمر بلا هوادة، على الرغم من طلبات الجمهورية العربية السورية المتكررة إلى مجلس الأمن لإدانته بوضوح. لقد شجع صمتُ المجلس النظامَ الإسرائيلي على تنفيذ عدوانه وجرائمه بشكل أكثر علنية وأوسع نطاقا، وخاصة استهدافه المنهجي والمتعمد للمدنيين والبنية التحتية الحيوية في سورية، وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

والحفاظ على السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة هو حجر الزاوية في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يقوم عليه النظام القانوني الدولي. يجب على مجلس الأمن أن يكف عن تطبيق المعايير المزدوجة وأن يدين العدوان الإسرائيلي إدانة قاطعة،

ونود أيضا أن نغتتم هذه الفرصة لنكرر تأكيد طلب الحكومة السورية المؤقتة المقدم منذ أمد بعيد بأن تستفيد منطقاً رأس العين وتل أبيض من المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. إننا مُطلعون على الخطط التي وضعتها الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو لكفالة وصول المساعدات الإنسانية، التي لا يمكن تنفيذ أي منها بسبب الموقف السلبي للنظام ومؤيديه. والآن، وبعد ثلاث سنوات، من المتوقع أخيراً أن تقدم اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية الأدوية والمساعدة لمكافحة دائي الليشمانيات والكليليرا من خلال تقديم المساعدة عبر خطوط التماس إلى تلك المنطقة في القريب العاجل.

في سورية، الأمراض المنقولة بالماء هي الأكثر شيوعاً في منطقتي رأس العين وتل أبيض نتيجة لعرقلة النظام وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب إمدادات الكهرباء إلى تلك المنطقة. ولم يكن هناك نقل للكهرباء إلى هاتين المنطقتين من الجنوب منذ فبراير/شباط. لا يمكن للنظام الإنساني ببساطة تجاهل هذه الحقيقة عند معالجة قضية الكهرباء في سورية. واسمحوا لي مرة أخرى أن أضع الأمور في نصابها الصحيح بشأن محطة مياه علوك - لا يمكن توفير المياه من علوك إلى الجنوب إلا إذا تم تزويدها بكمية كافية وجهد كاف من الكهرباء من محول الدرياسية، الذي يخضع لسيطرة منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الإرهابية. ولم يتم تزويد محطة علوك بالكهرباء لأسابيع بين الأسبوع الثالث من آب/أغسطس و ١٩ أكتوبر، وهو أحد أسباب انتشار جائحة الكليليرا في المنطقة. وفي الوقت الحالي، يعمل ١٨ بئراً من أصل ٢٤ بئراً، فضلاً عن ثلاثة من مضخات المياه الـ ١٢، في المحطة، ويجري توفير المياه إلى الجنوب من علوك. لا توجد مشاكل تتعلق بإمكانية الوصول إلى المحطة أيضاً. وقد تمكنت فرق الصيانة والإصلاح من الجنوب من الوصول بانتظام إلى علوك - ما مجموعه ١٠٧ مرات حتى الآن هذا العام، على وجه الدقة. ونتوقع توفير إمكانية وصول مماثلة إلى البنية التحتية الأخرى في المنطقة، وخاصة محول الدرياسية ومحطة مياه عين البيضاء.

حدود تركيا بنفس الأسلحة المقدمة لهم لمحاربة تنظيم داعش. وفي المتوسط، تنفذ قوات سورية الديمقراطية ١٠٠ هجوم إرهابي كل شهر في شمال سورية. ولا تكلف نفسها حتى عناء التستر على جرائمها، بل تعلن مسؤوليتها علناً عن تلك الهجمات، وتنتشرها على صفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي. وأسأل أولئك الذين لا يزالون يدعمون تلك المنظمة الإرهابية - أو يعربون عن قلقهم إزاء تصميم تركيا على القضاء على ذلك التهديد الانفصالي الإرهابي - إلى متى سيستمرون في تجاهل جرائمها؟

تُنفذ عمليات تركيا لمكافحة الإرهاب لمحاربة جميع المنظمات الإرهابية التي تهدد أمن دولتنا، ممارسة لحقنا الأصيل في الدفاع عن النفس، على النحو المبين في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ووفقاً لقرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب. ونحن مصممون على مواصلة تلك المكافحة. وكما فعلنا في الماضي، نتخذ تركيا كل التدابير الممكنة لتحقيق ذلك الهدف ومنع إلحاق الأذى بالمدنيين السوريين في المنطقة.

منذ اتخاذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) في تموز/يوليه، كانت هناك عمليات لإيصال المساعدات شهرياً عبر خطوط التماس إلى الجزء الشمال الغربي. ولكن لا نزال نشدد على ضرورة تحسين الظروف الأمنية للسماح بشحنات أكثر انتظاماً وتوسعا عبر خطوط التماس إلى إدلب. كما حدث في أيلول/سبتمبر، وردت تقارير عن قصف مدفعي من جانب قوات النظام قبل أحدث عملية إيصال للمساعدات عبر خطوط التماس في نهاية الأسبوع الماضي. ومن الأهمية بمكان أن ندعو إلى زيادة إمكانية الوصول إلى السكان المحليين عبر خطوط التماس، بينما نكافح في الوقت نفسه الهجمات التي تعرض إيصال تلك المساعدات للخطر. ولن يكون تنظيم إيصال المساعدات عبر خطوط التماس ممكناً إذا لم يجر تيسيره إلا من جانب تركيا والحكومة السورية المؤقتة والجهات الفاعلة المحلية. ومن الضروري أن يلتزم النظام ومؤيدوه بالتعهدات التي قطعوها على أنفسهم فيما يتعلق بالظروف الأمنية ميدانياً في إطار ترتيب وقف إطلاق النار المؤرخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٢٠.

وسياستها ووحدتها السياسية. وهي ترسي أسس للرقابة على المعونة المقدمة من الأمم المتحدة والإشراف عليها وكفالة شفافيته وإخضاعها للمساءلة وتسمح لمجلس الأمن برصد العملية.

لا يمكننا تغيير أحداث الماضي، ولكن يمكننا تغيير مسار الشتاء القادم لإنقاذ حياة أبناء الشعب السوري، الذين ليس لديهم خيار سوى الاعتماد على الأمم المتحدة لاجتياز فصل الشتاء. ونحث المجلس على مواصلة القيام بما هو صحيح والحفاظ على آلية الأمم المتحدة للعمليات العابرة للحدود، وهي آلية لا غنى عنها، بعد كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، على النحو المتوخى في القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢).

فيما يتعلق بالبيان الذي ينم عن حالة هلوسة الذي أدلى به ممثل النظام السوري، أكرر مرة أخرى أنني لن أعطي وزناً لاتهاماته المضللة بالرد عليها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.
رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.

ونشجع إجراء استعراض على النحو الملائم للمعونة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى سورية، وفقاً للاحتياجات. وفي هذا الصدد، ندعم مشاريع الإنعاش المبكر وبناء القدرة على الصمود. ومن الأهمية بمكان أن يستفيد الجميع في سورية بشكل عادل من مشاريع الإنعاش المبكر وبناء القدرة على الصمود، استناداً إلى تقييم الاحتياجات الذي ستجريه الأمم المتحدة. ولا يسعنا أن ندير ظهورنا لمن هم أشد تخلفاً عن الركب. ونتوقع أن يجري على النحو الواجب إدماج قائمة مفصلة بالاحتياجات، تعدها الحكومة السورية المؤقتة وتُقدم في الوقت المناسب إلى الأمم المتحدة، في خطط المنظمة للإنعاش المبكر وبناء القدرة على الصمود.

إن الشعب السوري يجد نفسه مرة أخرى عالقاً بين مطرقة العنف والمجاعة وسندان الشتاء الذي لا يرحم. ووفقاً لتقرير الأمين العام (S/2022/775)، فإن ٦ ملايين شخص في حاجة ماسة إلى مساعدات لفصل الشتاء في سورية هذا العام، وهو ما يمثل زيادة بأكثر من ٣٠ في المائة مقارنة بالعام الماضي. وأود أنؤكد مرة أخرى أن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن منذ عام ٢٠١٤ أكدت سلامة أراضي سورية